

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

المحتويات

صفحة

5-1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
6	بيان المركز المالي
7	بيان الدخل الشامل
9 - 8	بيان التغيرات في حقوق المساهمين
10	بيان التدفقات النقدية
80 - 11	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك عُمان العربي (ش م ع م)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك عُمان العربي (ش م ع م) ("البنك")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنةً ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن البنك وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
بنك عُمان العربي (ش م ع م) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم ضوابط الرقابة على المنح، والتسجيل وعمليات رصد القروض والمديونيات، وعملية تكوين مخصصات إنخفاض القيمة المحددة والجماعية، بما في ذلك أخذين في عين الاعتبار توخي متطلبات الحيطة والحذر، والتحقق من صحة فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الرئيسية المودعة، التي تحدد القروض والمديونيات المنخفضة القيمة والمخصصات المتطلبة مقابلها. كجزء من إجراءات اختبار ضوابط الرقابة، قمنا بتقييم سواء ضوابط الرقابة الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها على نحو فعال.</p> <p>بالإضافة إلى اختبار ضوابط الرقابة الرئيسية، اخترنا عينة من القروض والمديونيات القائمة كما في تاريخ التقرير وقمنا بتقييم إنتقادي للمعايير من أجل تحديد سواء حدث إنخفاض القيمة قد وقع حيث يتطلب تكوين مخصص لإنخفاض القيمة. للعينات المختارة، تحققنا أيضاً سواء جميع أحداث إنخفاض القيمة التي قمنا بتحديدنا قد تم تحديدها أيضاً من قبل إدارة البنك. شملت عيناتنا المختارة أيضاً القروض والمديونيات المتعثرة حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، وتقييم الضمانات، وتقديرات الاسترداد عند التصيير والمصادر الأخرى من السداد. بالنسبة للقروض والمديونيات النشطة، قمنا بتقييم سواء أظهر المقترضون أية مخاطر التخلف عن السداد محتملة التي قد تؤثر على الوفاء بالتزاماتهم لجدول السداد.</p> <p>بالنسبة لمخصصات إنخفاض القيمة الجماعية، حصلنا على فهم المنهجية التي يستخدمها البنك لتحديد المخصصات الجماعية، وقمنا بتقييم الافتراضات الضمنية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>قمنا أيضاً بتقييم سواء إفصاحات البيانات المالية تعكس على نحو ملائم لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>مخصص إنخفاض قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء</p> <p>إنخفاض قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء (القروض والمديونيات) هي منطقة ذاتية للغاية نظراً لمستوى الحكم الذي تطبقه الإدارة لتحديد مدى الخسائر الائتمانية المتعلقة بتلك القروض والمديونيات.</p> <p>تشمل الأحكام التي تطبقها الإدارة في تحديد مستوى الإنخفاض في قيمة القروض والمديونيات التعرف على الأحداث التي ربما يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض في القيمة، وإجراء تقييم مناسب للضمانات ذات الصلة، وتقييم العملاء التي هي عرضة للتقصير، والتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالقروض والمديونيات.</p> <p>نظراً للطبيعة الجوهرية للقروض والمديونيات وتقديرات عدم اليقين ذات الصلة المعنية، متضمنة إعتبار الصناعة الاحترازية والمتطلبات التنظيمية، فإن هذا يعتبر أمر تدقيق رئيسي. إن أساس سياسة مخصص الإنخفاض في القيمة للبنك يتم عرضه في قسم السياسات المحاسبية وفي الإيضاح ٢-٣-٩ (أ) حول البيانات المالية. يتم لفت الانتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، وإفصاحات القروض والمديونيات وإدارة مخاطر الائتمان المبينة في الإيضاحين ١-٣-٩ و ١-٥-٩ حول البيانات المالية.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
بنك عُمان العربي (ش م ع م) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية إنخفاض قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>تشتمل محفظة البنك المتاحة للبيع الاستثمارات في الأسهم وأدوات الدين. يتم تخفيض قيمة الاستثمارات فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة. اعتبرنا انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع كأمر تدقيق رئيسي بسبب الذاتية المعنية المشاركة في مثل هذا القرار والأهمية النسبية الجوهرية للبيانات المالية.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع، والتقديرات المحاسبية الهامة والأحكام، والإفصاحات المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع وقياس القيمة العادلة يتم إظهارها في الإفصاحات ٢-٣-٤ و ٢-٣ و ١٠ حول البيانات المالية.</p> <p>تشكل إجراءات التدقيق التي قمنا بها بين أمور أخرى، تقييم انتقادي لمنهجية البنك ومدى ملاءمة احتساب انخفاض القيمة التي تقوم بها الإدارة على استثمارات البنك المتاحة للبيع. قمنا بتقييم تقييم البنك سواء يوجد هناك أي دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الاستثمارات.</p>	<p>بالنسبة لإستثمارات الأسهم، على أساس العينة، قمنا:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بتقييم مدى ملاءمة معايير الإدارة لتحديد الانخفاض الكبير أو المطول في قيمة الاستثمارات؛ • بتقييم الأساس لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات؛ • باختبار تقييم الاستثمارات؛ و • أخذنا في عين الاعتبار تقلبات الأسعار / الحركة خلال فترة التملك لتحديد ما إذا تم استيفاء المعايير الهامة أو الممددة. <p>بالنسبة لأدوات الدين، على أساس العينة، قمنا بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة بناءً على المعلومات المتاحة في السوق وقمنا بتقييم التدفقات النقدية لأخذ في عين الاعتبار أية تقصيرات بناءً على شروط وأحكام الأدوات التعاقدية.</p> <p>قمنا أيضاً بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>
<p>إيرادات الرسوم</p> <p>يعتمد توقيت إدراج إيرادات الرسوم على الغرض الذي من أجله يتم تقييم الرسوم وأساس المحاسبة عن أي أداة مالية مرتبطة بها. تقوم الإدارة بتطبيق بعض الافتراضات والأحكام لتحديد الرسوم التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي لأداة مالية، والرسوم التي يتم اكتسابها عن الخدمات المقدمة، والرسوم التي يتم اكتسابها على تنفيذ عمل هام.</p> <p>اعتبرنا هذا كأمر تدقيق رئيسي حيث استخدام افتراضات وأحكام الإدارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة / نقص جوهرية لربحية البنك.</p> <p>السياسات المحاسبية الهامة حول إيرادات الرسوم مبينة في الإفصاح ١٧-٢ حول البيانات المالية.</p>	<p>قمنا بإجراءات التدقيق التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم تصميم وتطبيق واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة على التطبيق الثابت لافتراضات وأحكام الإدارة لتحديد الرسوم التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي لأداة مالية، والرسوم التي يتم اكتسابها عن الخدمات المقدمة، والرسوم التي يتم اكتسابها على تنفيذ عمل هام. • قمنا بفحص مستقل للافتراضات والأحكام التي تستخدمها الإدارة لإدراج إيرادات الرسوم. • قمنا أيضاً بالحصول على تفاصيل إيرادات الرسوم الهامة التي سجلها البنك وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعالجة المحاسبية ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة. لمثل هذه المعاملات الهامة، قمنا بتتبع البيانات المستخدمة من قبل الإدارة إلى السجلات المحاسبية المعنية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك عُمان العربي (ش م ع م) (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٧

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسئولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٧، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة
- البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية
- تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ وبازل ٣ للبنك
- تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ وبازل ٣ لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإस्तنتاج التأكيدي في هذا الشأن. ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرياً.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكّن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرياً، سواء نتيجة لإختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة يبنون إما تصفية البنك أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرياً، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك عُمان العربي (ش م ع م) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرية موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في البنك ليتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



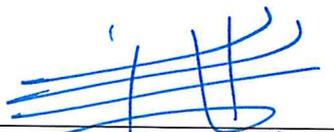
Ernst & Young LLC
Sanjay

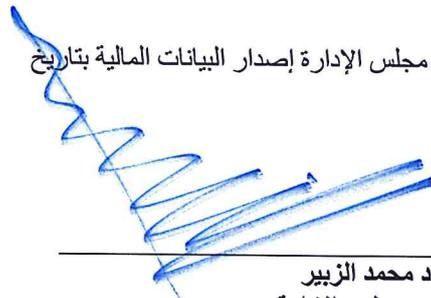
سانجاي كواترا
مسقط
٦ مارس ٢٠١٨

بيان المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف		
٢٥٣,١٠٦	١٦١,٩٨٧	٧	الأصول
٣٠,٠٨٠	١٠٨,٨٦٨	٨	تقديّة وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني
١,٥٩٤,٧٩٩	١,٦٥٤,٠١٣	٩	مستحق من بنوك
١١٣,٩٣٥	١٣٨,٤٢١	١٠	قروض وسلف وتمويل إلى عملاء
٤٥,٤٠١	٤٦,٢٨٠	١١	إستثمارات أوراق مالية
٢٨,٦٥١	٢٩,٤٣٠	١٢	أصول أخرى
			ممتلكات ومعدات
<u>٢,٠٦٥,٩٧٢</u>	<u>٢,١٣٨,٩٩٩</u>		إجمالي الأصول
			الإلتزامات
١٢,٠٥٦	٤,٠١١	١٣	مستحق لبنوك
١,٦٣٧,١٥٢	١,٧٤٦,٨٥٦	١٤	ودائع من عملاء
٥٩,٥٠٣	٥٧,٦٩٣	١٥	إلتزامات أخرى
٧٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٧	ديون ثانوية
٤,١٦٢	٤,٨٩١	١٨	ضرائب
<u>١,٧٨٢,٨٧٣</u>	<u>١,٨٣٣,٤٥١</u>		إجمالي الإلتزامات
			حقوق المساهمين
١٢٧,٠٠٠	١٣٤,٦٢٠	١٩	رأس المال
٣٥,٨٢١	٣٨,٤٧٦	٢٠	إحتياطي قانوني
٢٥,٥٦٠	٢٥,٥٦٠	٢١	إحتياطي عام
٥٤,٠٠٠	٨,٠٠٠	٢٢	إحتياطي دين ثانوي
٢,٤٠٠	٢,٧٦٠	٢٣	إحتياطي خاص
(٧٢)	(١,٨٤٥)		تغيرات متراكمة في القيمة العادلة
٨,٣٩٠	٦٧,٩٧٧		أرباح محتجزة
<u>٢٥٣,٠٩٩</u>	<u>٢٧٥,٥٤٨</u>		إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة إلى مساهمي البنك
٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم ١
<u>٢٨٣,٠٩٩</u>	<u>٣٠٥,٥٤٨</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>٢,٠٦٥,٩٧٢</u>	<u>٢,١٣٨,٩٩٩</u>		إجمالي حقوق المساهمين والإلتزامات
<u>٨٢١,٦٣٩</u>	<u>٨٩٧,٤٤٨</u>	(أ) ٣٧	إلتزامات عرضية وإرتباطات

إعتمد مجلس الإدارة إصدار البيانات المالية بتاريخ ٢٠١٨ يناير ووقعها نيابة عنه:


رشاد المسافر
الرئيس التنفيذي بالوكالة


رشاد محمد الزبير
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	إيضاح	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف		
77.663	88.115	26	إيرادات فوائد
(27.765)	(32.516)	27	مصروفات فوائد
49.898	55.599		صافي إيرادات الفوائد
16.393	14.393	28	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
(265)	1.140	29	(خسائر) إيرادات استثمار
5.984	6.606	30	إيرادات تشغيل أخرى
72.010	77.738		إجمالي الإيرادات
(44.792)	(45.403)	31	مصروفات تشغيل
(14.384)	(8.276)	9 (أ)	مخصص إنخفاض قيمة القروض
6.705	8.132	9 (أ)	تحصيلات/محرر من مخصص إنخفاض قيمة القروض
(2.336)	(728)	10	إنخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع
2	-		الأرباح من بيع أصول غير بنكية
17.205	31.463		الأرباح قبل الضرائب من العمليات المستمرة
(2.561)	(4.916)	18	مصروفات ضريبة الدخل
14.644	26.547		أرباح السنة من العمليات المستمرة
9.882	-	32	العمليات المتوقعة
24.526	26.547		الأرباح بعد الضرائب للسنة من العمليات المتوقعة
			أرباح السنة
852	(2.501)		(مصروفات) إيرادات شاملة أخرى التي سيتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة
2.336	728		صافي التغير في القيمة العادلة لإستثمارات متاحة للبيع
3.188	(1.773)		المعاد تدويره إلى الربح أو الخسارة لإنخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع
27.714	24.774		(مصروفات) إيرادات شاملة أخرى للسنة
			إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
0.019	0.019	33	العائد للسهم الواحد:
			الأساسي والمخفف (ر ع)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

إيضاح	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي خاص	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة	أرباح محتجزة	المجموع	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	إجمالي
	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف				
في 1 يناير 2017	127.000	35.821	25.560	2.400	(72)	8.390	253.099	30.000	283.099
ربح السنة	-	-	-	-	-	26.547	26.547	-	26.547
مصروفات شاملة أخرى بعد خصم الضرائب	-	-	-	-	(1.773)	-	(1.773)	-	(1.773)
إجمالي (المصروفات) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(1.773)	26.547	24.774	-	24.774
إصدار اسهم مجانية	7.620	-	-	-	-	(7.620)	-	-	-
19 محول إلى إحتياطي خاص	-	-	-	360	-	(360)	-	-	-
23 محول إلى إحتياطي قانوني	-	2.655	-	-	-	(2.655)	-	-	-
20 محول إلى أرباح محتجزة	-	-	-	-	-	50.000	-	-	-
22 محول إلى إحتياطي دين ثانوي	-	-	-	4.000	-	(4.000)	-	-	-
22 فوائد موزعة للأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	-	-	-	-	-	(2.325)	(2.325)	-	(2.325)
24	134.620	38.476	25.560	2.760	(1.845)	67.977	275.548	30.000	305.548
في 31 ديسمبر 2017									

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

إيضاح	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي دين ثانوي	إحتياطي خاص	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة	أرباح محتجزة	المجموع	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	إجمالي
	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف					
في 1 يناير 2016	116.000	33.368	26.560	40.000	-	(3.260)	13.351	226.019	-	226.019
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	24.526	24.526	-	24.526
إيرادات شاملة أخرى بعد خصم الضرائب	-	-	-	-	-	3.188	-	3.188	-	3.188
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	3.188	24.526	27.714	-	27.714
إصدار رأس المال	11.000	-	-	-	-	-	-	11.000	-	11.000
19	-	-	-	-	-	-	(2.400)	-	-	(2.400)
23	-	-	-	-	2.400	-	(2.453)	-	-	(2.453)
20	-	2.453	-	-	-	-	1.000	-	-	1.000
21	-	-	(1.000)	-	-	-	(14.000)	-	-	(14.000)
22	-	-	-	14.000	-	-	-	-	-	-
إصدار الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	-	-	-	-	-	-	-	-	30.000	30.000
24	-	-	-	-	-	-	(34)	(34)	-	(34)
سندات رأسمالية	-	-	-	-	-	-	(11.600)	(11.600)	-	(11.600)
25	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2016	127.000	35.821	25.560	54.000	2.400	(72)	8.390	253.099	30.000	283.099

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً من هذه البيانات المالية.

2016	2017	إيضاح	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف		
17.205	31.463		أنشطة التشغيل
123	-	32	الأرباح قبل الضرائب من العمليات المستمرة
17.328	31.463		الأرباح قبل الضرائب من العمليات المتوقفة
			الأرباح قبل الضرائب
			تعديلات:
3.810	3.680	12	إستهلاك
14.384	8.276	(1) 9	إنخفاض قيمة خسائر الإئتمان
(6.705)	(8.132)	(1) 9	تحصيلات/محرر من انخفاض قيمة خسائر الإئتمان
2.336	728		مخصص انخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع
(1.408)	(2.211)	26	إيرادات من إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
(2)	-	12	أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
(21)	3	10	تغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
29.722	33.807		أرباح التشغيل قبل تغيرات رأس المال العامل
(82.907)	(59.357)		قروض وسلف وتمويل إلى عملاء
(4.545)	(879)		أصول أخرى
35.990	109.704		ودائع من عملاء
(12.796)	(1.810)		التزامات أخرى
(34.536)	81.465		النقد من (المستخدم في) العمليات
(4.108)	(4.187)		ضرائب مدفوعة
(38.644)	77.278		صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل
			إنشطة الإستثمار
12.000	-	32	متحصلات من بيع مجموعة إدارة الإستثمار
336.790	326.560	10	إستحقاق إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
(335.858)	(354.484)	10	شراء إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
(6.517)	(17.037)	10	شراء إستثمارات متاحة للبيع
18	9		أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
10.652	17.962	10	متحصلات من بيع إستثمارات متاحة للبيع
1.408	2.211	26	الدخل من إستحقاق إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
(4.070)	(4.460)	12	شراء ممتلكات ومعدات
5	-		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
14.428	(29.239)		صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الإستثمار
			أنشطة التمويل
11.000	-	19	متحصلات من إصدار رأس المال
-	(50.000)		سداد ديون ثانوية
30.000	-	22	متحصلات من إصدار أوراق رأسمالية مستديمة الشريحة رقم 1
-	(2.325)		فوائد موزعة للأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
(11.600)	-		توزيعات أرباح مدفوعة
29.400	(52.325)		صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التمويل
5.184	(4.286)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما يماثل النقد
265.446	270.630		النقد وما يماثل النقد في بداية السنة
270.630	266.344	35	النقد وما يماثل النقد في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 - الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس بنك عُمان العربي ش.م.ع.م ("البنك") في سلطنة عُمان في 1 أكتوبر 1984 كشركة مساهمة عُمانية مغلقة. يعمل البنك بشكل أساسي في أنشطة البنوك التجارية والاستثمارية من خلال شبكة من الفروع بسلطنة عُمان. يمارس البنك أعماله بترخيص من البنك المركزي العماني، وهو عضو في نظام تأمين الودائع المصرفية لدى البنك المركزي العماني. عنوان البنك المُسجل هو المنطقة التجارية في مطرح، صندوق بريد 2010، روي، الرمز البريدي 112، مسقط، سلطنة عمان. حصل البنك على ترخيص من البنك المركزي العماني لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية تحت مسمى "الليسر"، وقد بدأت عملياتها منذ 14 يوليو 2013. تتمثل الأنشطة الرئيسية لليسر في قبول ودائع الأموال وفقاً للشريعة الإسلامية وأنشطة أخرى مسموح بها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية

1-2-1 فقرة الإلتزام

أعدت البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وتشريعات البنك المركزي العماني، ومتطلبات ومتطلبات قانون الشركات التجارية لعام 1974، وتعديلاته.

يعد البنك أيضاً مجموعة منفصلة من البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لمتطلبات القسم 1-2 من العنوان 3 من الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني. يتم إعداد مجموعة منفصلة من البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية والمتطلبات المنطبقة الأخرى المعمول بها في البنك المركزي العماني. ثم يتم تحويل البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية متوافقة ومدرجة في هذه البيانات المالية. لقد تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات بين البنك ونافذة الخدمات المصرفية الإسلامية.

2-2-2 أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية معدلاً بتضمين القياس بالقيمة العادلة الأصول المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وكافة عقود الأدوات المشتقة.

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتفق مع معايير التقارير المالية الدولية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة تقديرها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك التضامنية. تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة كبيرة من التقدير أو التعقيد أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للبيانات المالية بالإيضاح رقم 3.

يقدم البنك بيان المركز المالي بترتيب تنازلي للسيولة حيث أن ذلك أكثر ملائمة لعمليات البنك.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق

يصنف البنك أصوله المالية ضمن الفئات التالية: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، قروض وسلف ، إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق وإستثمارات متاحة للبيع. تقوم الإدارة بتحديد تصنيف الإستثمارات عند الإدراج الأولي. يصنف البنك إلتزاماته المالية إلى ودائع من العملاء وديون ثانوية ومستحق للبنوك.

1-3-2 تاريخ الإعراف

يتم مبدئياً الإعراف بجميع الأصول والالتزامات المالية بتاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يشمل "الطريقة العادية للمتاجرة" : شراء أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني بشكل عام عن طريق اللوائح أو الممارسات المتعارف عليها في السوق.

2-3-2 القياس الأولي للأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية في الاعتراف الأولي يتوقف على الغرض ونية الإدارة للأدوات المالية التي تم الحصول عليها وخصائصها. جميع الأدوات المالية تقاس في البداية على أساس القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات، ما عدا في حالة الأصول والالتزامات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

3-3-2 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية والمطلوبات المالية المصنفة في هذه الفئة هي تلك التي تم تعيينها من قبل الإدارة عند الإعراف المبدئي. يجوز أن تعين الإدارة فقط أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي عندما يتم استيفاء المعايير التالية، ويتم تحديد التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- التصنيف يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم الثبات في المعالجة التي خلافاً لذلك سينجم من قياس الأصول أو الإلتزامات أو الإعراف بالأرباح أو الخسائر على أسس مختلفة؛
- الأصول والإلتزامات هي جزء من مجموعة الأصول المالية، الإلتزامات المالية أو كليهما التي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو إستراتيجية إستثمار؛
- الأدوات المالية تحتوي على واحدة أو أكثر من الأدوات المشتقة المضمنة التي تعدل بشكل جوهري التدفقات النقدية ، التي يكون مطلوباً من قبل العقد.

يتم تسجيل الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تستحق الفوائد المحققة أو المتكبدة في إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد، على التوالي، وذلك باستخدام سعر الفائدة الفعلي، في حين يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح في إيرادات التشغيل الأخرى عندما يتقرر الحق في الدفع.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق (تابع)

4-3-2 إستثمارات مالية متاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع تشمل الأسهم والأوراق المالية. تصنف على أنها إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع هي تلك التي لا تصنف على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي ينوى الإحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في الإستجابة لاحتياجات السيولة أو إستجابة للتغيرات في ظروف السوق.

البنك لم يصنف أي قروض أو مدينين كمتاحة للبيع. بعد القياس الأولي ، الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم إثبات المكاسب والخسائر غير المحققة مباشرة في حقوق المساهمين (الإيرادات الشاملة الأخرى) في التغيرات المترجمة في القيمة العادلة. عندما يتم إستبعاد الإستثمار، يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى. حيث يمتلك البنك أكثر من إستثمار في ذات الضمان، فإنها تعتبر أن يتم التخلص منها على أساس الوارد أولاً يتم التخلص منه أولاً. الفوائد المحققة أثناء تملك الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها كإيرادات فوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي. توزيعات الأرباح المحققة أثناء تملك الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها في بيان الدخل كإيرادات التشغيل الأخرى عندما يتم الإعلان عن حق الدفع. الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة هذه الإستثمارات يتم إدراجها في بيان الدخل في 'خسائر انخفاض قيمة الإستثمارات المالية' ويتم حذفها من التغيرات المترجمة في القيمة العادلة.

5-3-2 إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

الأصول المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق هي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وفترات إستحقاق ثابتة والتي تكون للمجموعة النية الإيجابية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق والتي لا تكون مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتاحة للبيع. وتدرج هذه الأصول مبدئياً بالقيمة العادلة متضمنة تكاليف المعاملة المباشرة والإضافية وتقاس لاحقاً بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

تدرج فوائد الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق في بيان الدخل الشامل كـ"إيرادات فوائد". في حال انخفاض القيمة، تدرج خسارة انخفاض القيمة كاستقطاع من القيمة الدفترية للإستثمار وتدرج في بيان الدخل الشامل كـ"انخفاض قيمة الإستثمارات". الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق هي سندات شركات.

6-3-2 قروض وسلف إلى عملاء ومستحق من البنوك

القروض والمديونيات هي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مدرجة في سوق نشط.

تدرج القروض والمديونيات مبدئياً بالقيمة العادلة، وهو المقابل النقدي لإنشاء أو شراء القرض بما في ذلك تكاليف المعاملة، وتقاس لاحقاً بالقيمة المهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. تدرج الفائدة على القروض في بيان الدخل الشامل كـ"إيرادات فوائد". في حال انخفاض القيمة، تدرج خسارة انخفاض القيمة كاستقطاع من القيمة الدفترية للقرض وتدرج في بيان الدخل الشامل الموحد كـ"خسائر انخفاض قيمة الائتمان".

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق (تابع)

7-3-2 مبادئ قياس القيمة العادلة

يتطلب عدد من السياسات والإفصاحات المحاسبية للبنك تحديد القيمة العادلة لكل من الأصول والإلتزامات المالية وغير المالية. يتم تحديد القيم العادلة لأغراض القياس و/أو لأغراض الإفصاح وفقاً لعدد من السياسات والطرق المحاسبية. وعندما ينطبق، يتم الإفصاح عن معلومات حول الافتراضات التي بني عليها تحديد القيم العادلة في الإفصاحات الخاصة بذلك الأصل أو الإلتزام. إن القيمة العادلة هو السعر الذي سوف يستلم لبيع أحد الأصول أو المدفوعة لتحويل الإلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن المعاملة لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام يقام إما:

- في السوق الرئيسي لأصل أو التزم، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسية، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الإلتزام.

يجب أن يكون السوق الرئيسية أو السوق الأكثر فائدة في متناول البنك.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بناءً على أفضل مصلحة إقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية تأخذ في الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع إقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى المشاركين الآخرين في السوق من شأنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف حيث تتوفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، واستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة إلى أقصى حد والتقليل من استخدام المدخلات غير قابلة للملاحظة إلى أدنى حد. يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يتم وصفها على النحو التالي، بناءً على مدخلات أقل مستوى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 – مدرجة (غير معدلة) في أسعار السوق في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2 - تقنيات التقييم حيث مدخلات أدنى مستوى هام لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو غير مباشرة؛
- المستوى 3 - تقنيات التقييم حيث مدخلات أدنى مستوى هام لقياس القيمة العادلة لا يمكن ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إدراجها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد البنك سواء التحويلات قد وقعت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات أقل مستوى هام لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مشمولة بالتقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتحليل الحركات في قيم الموجودات والمطلوبات التي يتعين إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك. لهذا التحليل، يقوم البنك بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم بموافقة المعلومات في حساب التقييم مع العقود والوثائق ذات الصلة الأخرى.

يقوم البنك أيضاً، بمقارنة كل التغيرات في القيمة العادلة لكل الموجودات والمطلوبات مع مصادر خارجية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان التغيير هو معقول.

لغرض الإفصاحات عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق (تابع)

8-3-2 إلغاء الإعراف بالأصول المالية والإلتزامات المالية 1 الأصول المالية

يتم إلغاء الإعراف بالأصل المالي (أو حيث يكون منطبق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) عندما:

- ينتهي الحق من إستلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحمّل إلتزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير جوهري إلى طرف ثالث بمقتضى ترتيبات "تمرير من خلال"؛^و
- إما (1) لقد قام البنك بتحويل جوهري لكافة المخاطر ومنافع الملكية، أو (2) لم يقدّم البنك بتحويل كما لم يحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصول ولكن قام بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصول أو جزءاً من الأصول؛
و إما:
- قيام البنك بتحويل جميع مخاطر وعوائد الأصل ، أو
- لم يقدّم البنك بتحويل أو الإحتفاظ بجميع مخاطر وعوائد الأصل ، ولكنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو قد أبرمت ترتيبات تمرير من خلال، ولم يقدّم بتحويل كما لم يحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل كما لم يقدّم بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل، فإن أصل جديد يتم الإعراف به إلى حد مشاركة البنك المستمرة في الأصل. في هذه الحالة، فإن البنك يدرج أيضاً الإلتزام المرتبط. يتم قياس الموجودات المنقولة والإلتزام المرتبط، على أساس أن يعكس الحقوق والإلتزامات التي كان البنك قد احتفظ. عندما تتخذ المشاركة المستمرة للبنك شكل ضمان للأصل المحول، يتم قياس المشاركة بالمبلغ الأقل بين القيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأعلى لقيمة العوض الذي قد يطلب من البنك تسديده.

2 الإلتزامات المالية

يتم إلغاء الإلتزام المالي عندما يتم إستيفاء الإلتزام التعاقدية أو إلغاؤه أو تنتهي مدته. عندما يتم إستبدال إلتزام مالي بالإلتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً ، أو بشروط الإلتزام الحالي ويتم تعديله جوهرياً ، إن ذلك الإستبدال أو التعديل يتم معاملته كإلغاء للإلتزام الأصلي وإعراف بالإلتزام الجديد ، الفرق بشأن القيم الدفترية يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق (تابع)

9-3-2 تحديد وقياس انخفاض قيمة الأصول المالية

أ أصول مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك بتاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية ويتم تكبد خسارة الإنخفاض بالقيمة إذا ، فقط إذا ، كان هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد التسجيل الأولي للأصل ("حدث خسارة") ويوجد لحدث الخسارة ذاك (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه. يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية بيانات يمكن ملاحظتها والتي ترد إلى عناية البنك حول أحداث الخسارة والأخذ بالإعتبار الإرشادات الصادرة عن البنك المركزي العماني:

- صعوبة مالية جوهرية للمصدر أو الملتزم;
- مخالفة العقد، مثل العجز عن أو التأخر في سداد الفوائد أو دفعات أصل المبلغ المستحقة;
- منح البنك تنازلاً للمقرضين لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بصعوبة مالية لدى المقرض، والتي في غيابها لا ينظر المقرض بموضوع ذلك التنازل;
- أن يصبح من المحتمل أن يدخل المقرض في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية جوهرية;
- إختفاء سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية; أو
- بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المقدرة من مجموعة أصول مالية منذ التسجيل الأولي لتلك الأصول ولو لم يكن بالإمكان تشخيص الإنخفاض بالأصول المالية الفردية بالمجموعة متضمنة تغييرات عكسية في موقف السداد للمقرضين من البنك أو ظروف اقتصادية وطنية أو محلية تؤكد على العجز عن التسديدات على أصول بالبنك.

يقوم البنك أو لا بتقييم فيما إذا وجد دليل موضوعي منفرد على انخفاض قيمة أصول مالية يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته، ومنفرداً أو مجتمعاً لأصول مالية لا يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته. إذا قرر البنك عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي مقيم فردياً ، سواءً جوهرياً أو لا، فإنه يضمن الأصل في مجموعة أصول مالية لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ويقوم بتقييم انخفاض قيمتها مجتمعة. الأصول التي تم تقييم انخفاض قيمتها فردياً ويتم إدراج أو يستمر إدراج خسارة إنخفاض بالقيمة لها ، لا تدرج ضمن التقييم الجماعي للإنخفاض بالقيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة إنخفاض بالقيمة على قروض ومديونيات أو إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق مدرجة بالتكلفة المهلكة، يقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) المخصومة حسب معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي. تخفض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص ويُدْرَج مبلغ الخسارة ببيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى. إذا كان للقرض أو الإستثمار المحتفظ به حتى الإستحقاق معدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسارة إنخفاض بالقيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي المحدد بموجب العقد.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق (تابع)

9-3-2 إنخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

(أ) الأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة (تابع)

يعكس إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأصل مالي مضمون التدفقات النقدية التي قد تنتج عن تنفيذ الرهن بعد خصم تكاليف الحصول على الضمانة وبيعها سواءً كان تنفيذ الرهن محتملاً أم لا.

تقدر التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة أصول مالية يتم تقييم إنخفاض قيمتها بشكل إجمالي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول بالبنك وخبرة الخسائر السابقة للأصول ذات خصائص مخاطر الائتمان المشابهة لتلك الموجودة بالبنك.

تتم مراجعة المنهجية والإفتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم من قبل البنك لتقليل أية فروقات بين تقديرات الخسارة وخبرة الخسارة الفعلية.

إذا كان قرض ما غير قابل للتحويل ، يتم شطبه مقابل مخصص إنخفاض قيمة القرض ذات العلاقة. تشطب مثل تلك القروض بعد إكمال كافة الإجراءات الضرورية وتحديد مبلغ الخسارة.

إذا إنخفض مبلغ خسارة الإنخفاض بالقيمة في فترة لاحقة ويمكن أن يعزى الإنخفاض بشكل موضوعي إلى حدث وقع بعد إدراج إنخفاض القيمة يتم عكس خسارة الإنخفاض بالقيمة المدرجة سابقاً عن طريق تسوية حساب المخصص. يدرج مبلغ العكس ببيان الدخل الشامل.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

3-2 أدوات مالية – الإعراف الأولي والقياس اللاحق (تابع)

9-3-2 إنخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

(ب) قروض معاد التفاوض عليها

يسعى البنك حيث أمكن بإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. يجوز أن يشمل هذا تمديد ترتيبات الدفع وإبرام إتفاقية بشروط قرض جديدة. حينما يتم إعادة التفاوض بشأن الشروط، سوف لن يُعتبر القرض على أنه مستحق ومتأخر عن الدفع. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد بأن كافة المعايير قد تم إستيفائها وأن الدفعات المستقبلية يحتمل حدوثها. تستمر القروض بالخضوع إلى التقييم الفردي أو الجماعي لإنخفاض القيمة، ويتم إحتسابه بإستخدام سعر الفائدة السائد الأصلي للقرض.

4-2 النقد وما يماثل النقد

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية ، يتمثل النقد وما يماثل النقد بأرصدة تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الحيازة متضمنة: نقد وأرصدة غير محجوزة لدى البنك المركزي العُماني وسندات خزانة وسندات مؤهلة أخرى وقروض وسلفيات لبنوك ومبالغ مستحقة من بنوك أخرى وأوراق مالية حكومية قصيرة الأجل. يدرج النقد وما يماثل النقد بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

5-2 مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية فقط ويتم إدراج صافي القيمة في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ بالقانون لإجراء المقاصة بين المبالغ المدرجة وبنوي البنك إما التسديد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي القيمة فقط عندما تسمح بذلك المعايير المحاسبية أو عندما تنشأ الإيرادات والمصروفات عن مجموعة معاملات متماثلة.

6-2 الممتلكات والمعدات

تسجل بنود الممتلكات والمعدات بشكل مبدئي بالتكلفة ويعاد إدراجها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة إن وجدت. يحتسب الإستهلاك لشطب تكلفة الممتلكات والمعدات بخلاف الأرض بأقساط متساوية على مدى عمرها الإنتاجي المقدر من تاريخ بدء استخدام الأصل كما يلي:

السنوات

25	مباني
5	معدات وأثاث وتركيبات
5	سيارات

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

6-2 الممتلكات والمعدات (تابع)

تتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية بتاريخ كل تقرير لتقييم ما إذا كانت مسجلة بما يزيد عن قيمتها القابلة للتحصيل. في حالة زيادة القيمة الدفترية عن تلك القيمة القابلة للتحصيل، تخفض قيمة الأصول إلى قيمتها القابلة للتحصيل. يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الممتلكات والمعدات بالرجوع إلى قيمها الدفترية وتؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح التشغيل. يتم تحميل بيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى بمصروفات الإصلاحات والتجديدات عند تكبدها. تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في بند الممتلكات والمعدات. يتم إدراج أية نفقات أخرى في بيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى كمصروفات عند تكبدها.

7-2 إنخفاض قيمة الأصول غير المالية

بتاريخ كل تقرير ، يقوم البنك بتقدير ما إذا كان هناك مؤشر على إنخفاض قيمة أصل. وفي حالة وجود أى مؤشر على ذلك، أو عند الحاجة إلى إجراء اختبار سنوى لإنخفاض قيمة الأصل، يقوم البنك بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وتتمثل القيمة العادلة للأصل في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقص تكلفة البيع والقيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، وتحدد للأصل المفرد ما لم يكن الأصل يتولد عنه تدفقات نقدية مستقلة ولكنها تعتمد بشكل كبير على التدفقات النقدية المتولدة من أصول أو مجموعات أخرى من الأصول. وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد القيمة الاستردادية للأصل يتعين إنخفاض قيمة الأصل وتخفيض قيمته إلى القيمة الاستردادية له. وعند تقييم القيمة الاستخدامية ، يتم حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بما يعكس التقديرات السوقية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقص تكاليف إتمام البيع يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

بتاريخ كل تقرير ، يتم تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر بأن خسائر إنخفاض القيمة السابق الاعتراف بها قد تلاشت أو انخفضت. وفي حالة وجود هذا المؤشر يقوم البنك بتقدير القيمة الاستردادية للأصل. ويتم رد خسائر إنخفاض القيمة السابق الاعتراف بها فقط في حالة وجود تغيير في التوقعات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية للأصل منذ الاعتراف بأخر خسارة من إنخفاض القيمة. ويتم رد قيمة خسائر إنخفاض القيمة بحيث لا يترتب على ذلك تجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته الاستردادية أو القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها بعد خصم الإهلاك؛ لو لم يسبق الاعتراف بخسائر إنخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويتم الاعتراف بالرد في بيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى ما لم يحمل الأصل بالقيمة الناتجة من إعادة التقييم وفي هذه الحالة يعامل الرد كزيادة في قيمة الأصل نتيجة إعادة التقييم.

8-2 ضمان لغرض البيع

يقتني البنك نادراً عقارات كتسوية لبعض القروض والسلفيات. تظهر العقارات على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق للقروض والسلفيات المتعلقة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الأصول ، أيهما أقل. الأرباح أو الخسائر الناتجة من الإستبعاد ، والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم ، يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

9-2 إقتراضات

تدرج الإقتراضات بشكل مبدئي بالقيمة العادلة وهي حصيلة إصدارها (القيمة العادلة للسعر المستلم) ناقصاً تكاليف المعاملة المتكبدة. تدرج الإقتراضات لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، ويدرج أي فرق بين المتحصلات ناقصاً تكاليف المعاملة وقيمة الإسترداد ببيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى على مدار فترة الإقتراضات بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تدرج الرسوم المدفوعة عند منح تسهيلات القرض كتكاليف معاملة للقرض إلى المدى الذي يكون من المحتمل أن تنخفض فيه قيمة بعض أو كافة التسهيلات. في هذه الحالة ، يحتفظ بالرسوم إلى حيث سحب التسهيل. إلى الحد الذي لا يكون هناك دليل على أنه من المحتمل أنه سيتم سحب جزء أو كل التسهيلات، تتم رسمة الرسوم كدفعة مقدمة لخدمات السيولة وتطفأ على مدار فترة التسهيلات التي تتعلق بها.

10-2 سندات دائمة

يقوم البنك بتصنيف الأدوات الرأسمالية كالالتزامات مالية أو أدوات أسهم وفقاً لموضوع شروط تعاقد الأداة. السندات الدائمة للبنك ليست قابلة للاسترداد من قبل مالكيها وتحمل الحق في الحصول على التوزيع التي هي غير تراكمية وبناءً على تقدير مجلس الإدارة. وفقاً لذلك، يتم عرضها على أنها عنصر ضمن حقوق المساهمين.

11-2 مكافآت نهاية الخدمة للعاملين

تستحق مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالبنك في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العُماني لعام 2003 وتعديلاته. تدرج مستحقات الإجازة السنوية وبدل السفر عند إستحقاقها للموظفين ويكون إستحقاق للإلتزام المقدر الناشئ مقابل الخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير. يتم الإفصاح عن تلك الإستحقاقات ضمن الإلتزامات الأخرى.

تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة، بالنسبة للموظفين العُمانيين وفقاً لقانون التأمينات الإجتماعية لعام 1991، كمصروف ببيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى عند تكبدها.

12-2 منافع الإنهاء الاختياري للخدمة

إن منافع الإنهاء الاختياري للخدمة يتم ادراجها كمصروف عندما تلتزم المجموعة بشكل واضح و دون احتمال واقعي للإسحاب من الخطة الرسمية المفصلة إما لإنهاء الخدمة قبل تاريخ التقاعد الطبيعي، أو تقديم منافع لإنهاء الخدمة كنتيجة لعرض تشجيعي بالتقاعد الاختياري لتقليل العمالة. إن منافع إنهاء الخدمة لتقليل العمالة بشكل طوعي يتم إدراجها كمصروفات إذا كان من المحتمل أن يتم قبول العرض المقدم من المجموعة، كما يمكن تقدير عدد الذين سيقبلوا بذلك بصفة موثوق فيها.

13-2 ودائع من عملاء

إن الودائع من البنوك والعملاء وأوراق الدين والإلتزامات الثانوية مصادر تمويل البنك، ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

14-2 الضريبة

يشتمل مصروف ضريبة الدخل على الضرائب الحالية والمؤجلة. يتم تكوين مخصص لمصروف ضريبة الدخل وفقاً للتشريعات الضريبية المعمول بها في سلطنة عُمان.

تتكون الضريبة الجارية من الإلتزام الضريبي المتوقع محسوب على أساس الإيراد الضريبي للعام باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وأية تعديلات على الضريبة المستحقة عن سنوات سابقة.

تدرج ضريبة الدخل ببيان الدخل الشامل بإستثناء إلى الحد الذي تتعلق فيه ببند مدرجة مباشرة في حقوق المساهمين، ففي تلك الحالة تدرج في حقوق المساهمين.

تحتسب أصول/الالتزامات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانية العمومية لجميع الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند إحتساب مبلغ الضريبة المؤجلة على النمط المتوقع لتحقيق أو سداد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي سيتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول/الالتزامات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضه بالحد الذي لا يعود من المحتمل معه توفر ربح ضريبي كافٍ يسمح باستخدام جزء من أو كامل أصل الضريبة المؤجلة.

15-2 العمليات المتوقعة

- تؤهل المجموعة المستبعدة كعمليات متوقعة إذا كانت أحد مكونات الكيان الذي كان إما قد تم إستبعاده، أو قد تم تصنيفه كمحتفظ به للبيع، و:
- يمثل خط تجارى كبير منفصل أو منطقة جغرافية من العمليات؛
 - هو جزء من خطة منسقة واحدة لإستبعاد خط تجارى كبير منفصل أو منطقة جغرافية من العمليات أو؛
 - هو شركة تابعة تم تملكها حصرياً وذلك بهدف إعادة بيعها.

يتم استبعاد العمليات المتوقعة من نتائج العمليات المستمرة ويتم عرضها كمبلغ واحد كربح أو خسارة بعد الضريبة من العمليات المتوقعة في بيان الدخل الشامل. يتم توفير إفصاحات إضافية في الإيضاح 32. تشمل جميع الإيضاحات الأخرى حول البيانات المالية مبالغ للعمليات المستمرة، مالم يذكر غير ذلك.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

16-2 إيرادات ومصروفات الفوائد

تدرج إيرادات ومصروفات الفوائد ببيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى لكافة الأدوات التي تقاس بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إلا إذا كان هناك شك في تحصيلها. إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المهلكة لأصل مالي أو إلتزام مالي ولتخصيص إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد خلال الفترة المعنية. طريقة الفوائد الفعلية هي المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستلمة المقدرة أو المتحصلات خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، حيثما كان ذلك ملائماً، فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الإلتزام المالي. وعند إحتساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية بالأخذ بالإعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن لا يأخذ بالإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية.

ويتضمن الإحتساب كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون جزءاً لا يتجزء من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات والخصومات الأخرى.

توزيع الفوائد على السندات المستديمة، التي يتم تصنيفها كحقوق مساهمين، يتم إدراجها في بيان التغيرات في حقوق المساهمين عندما يتم الإعلان عنها.

17-2 إيرادات الرسوم والعمولة

تدرج الرسوم والعمولات عادة على أساس الإستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة. تؤجل رسوم إرتباط القرض للقرض المتوقع سحبها (بالإضافة إلى التكاليف المباشرة ذات العلاقة) وتدرج كتسوية لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. تدرج رسوم القرض المشترك كإيراد عند إكتمال عملية منح القرض المشترك ولا يحتفظ البنك بجزء من صفة القرض لنفسه أو إحتفظ بجزء من القرض بذات معدل الفائدة الفعلي للمقرضين المشاركين الآخرين.

18-2 أوراق قبول

يتم الإفصاح عن أوراق القبول في بيان المركز المالي الموحد تحت الأصول الأخرى مع الإفصاح عن الإلتزام المتعلق بها في الإلتزامات الأخرى، ولذلك ليست هناك ارتباطات خارج بيان المركز المالي بالنسبة لأوراق القبول.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

19-2 الأدوات المالية المشتقة

تدرج الأدوات المالية المشتقة بشكل مبدئي بالقيمة العادلة بالتاريخ الذي يتم فيه الإرتباط بعقد الأداة المالية المشتقة وبعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. يعتمد أسلوب إدراج الربح أو الخسارة الناتجين حول ما إذا كانت الأدوات المشتقة مصنفة كأداة تغطية، وإذا كانت كذلك، طبيعة البند المحوط. يصنف البنك بعض الأدوات على أنها:

- 1- تغطية القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المدرجة أو إلتزام قاطع (تغطية القيمة العادلة).
 - 2- تغطية مخاطر محددة مصاحبة للأصل أو الإلتزام المغطيين أو معاملات توقع محتملة (تغطية التدفقات النقدية).
 - 3- تغطية صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية (تغطية صافي الإستثمار).
- يستخدم البنك أدوات المشتقات لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة والعملة الأجنبية ومخاطر الإئتمان بما في ذلك التعرضات الناتجة عن المعاملات المتوقعة بدرجة كبيرة والتزامات الشركة. من أجل إدارة مخاطر معينة، يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي معايير محددة. بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأي من هذه الأدوات المشتقة مباشرة في بيان الدخل الشامل ضمن "إيرادات تشغيلية أخرى".

20-2 عقود الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المصدّر دفع مبالغ تصرف للمستفيد عن خسارة تم تكبدها بسبب عدم تمكن المدين من الدفع عند الإستحقاق وفقاً لشروط المديونية. وتقدم تلك الضمانات لبنوك أو مؤسسات مالية أو جهات أخرى نيابة عن العملاء.

يتم الإدراج الأولي للضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ إصدار الضمانة. وبعد التسجيل الأولي، تقاس إلتزامات البنك بشأن هذه الضمانات وفقاً للقياس الأولي ناقصاً الإهلاك المحتسب لكي يدرج ببيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى دخل الرسوم المكتسبة على أساس القسط الثابت على مدار عمر الضمانة أو أفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية ضمانة مالية تنشأ بتاريخ التقرير. تحدد تلك التقديرات إستناداً إلى الخبرة بمعاملات مشابهة وتاريخ الخسائر السابقة يتبعهما تقدير الإدارة. تحول أية زيادة بالإلتزام المتعلق بالضمانات إلى بيان الدخل الشامل.

21-2 توزيعات الأرباح من الأسهم العادية

تدرج توزيعات الأرباح من الأسهم العادية كإلتزامات وتخصم من حقوق المساهمين عند إعتمادها من مساهمي الشركة. توزيعات الأرباح للسنة التي يتم إعتمادها بعد تاريخ التقرير يتم الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ التقرير.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

22-2 إتفاقيات البيع وإعادة الشراء

تصنف الأوراق المالية المباعة شريطة لإتفاقيات إعادة شراء (عقود إعادة شراء) بالبيانات المالية كأصول مرهونة عندما يكون للمحول الحق حسب العقد أو العرف لبيع أو إعادة رهن الضمانة. يدرج إلزام الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة لبنوك أخرى والودائع من بنوك وودائع أخرى أو وودائع مستحقة لعملاء، كما هو ملائم. تدرج الأوراق المالية المشتراة وفقاً لإتفاقيات إعادة بيع (عقود إعادة بيع) كقروض وسلف لبنوك أخرى أو عملاء، كما هو ملائم. يعامل الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كفوائد ويستحق خلال فترة الإتفاقيات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يحتفظ أيضاً بالأوراق المالية المقرضة لأطراف مقابلة ضمن البيانات المالية.

23-2 عملات أجنبية

(1) يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال العُماني وقيدها وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة.

(2) يتم تحويل الأصول والالتزامات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال العُماني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. أرباح أو خسائر العملات الأجنبية في البنود المالية هي الفرق بين التكاليف المهلكة بالريال العُماني في بداية الفترة والتي تتم تسويتها بمعدل الفائدة الفعال والدفعات خلال الفترة والتكاليف المهلكة بالعملات الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. تدرج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة من تسوية هذه المعاملات وتلك الناتجة من تحويل العملات بمعدلات الصرف السائدة في نهاية العام للأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل، باستثناء إذا ما تم تأجيلها في دخل شامل آخر كأدوات تغطية تدفقات نقدية مؤهلة وأدوات تغطية صافي الاستثمار.

(3) يتم تحويل الأصول والالتزامات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة إلى الريال العُماني بسعر الصرف في تاريخ تحديد القيمة العادلة. تدرج الفروق الناشئة من تحويل الأصول والالتزامات غير النقدية مثل حقوق المساهمين المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الربح أو الخسارة كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة. تدرج فروق تحويل الأصول المالية غير النقدية مثل الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع في دخل شامل آخر.

24-2 المخصصات

يتم إدراج المخصص إذا كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي جاري، كنتيجة لحدث ماضي، يمكن تقديره بشكل يعتمد عليه ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الإقتصادية لسداد الإلتزامات. يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالإلتزام.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

25-2 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة محكومة كما هو مبين في النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العُماني.

وستحدد الجمعية العامة العادية وتعتمد المكافآت وأتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة لمجلس الإدارة ولجانته الفرعية بحيث لا تتجاوز تلك الأتعاب 5% من صافي الربح السنوي بعد إقتطاع الإحتياطي القانوني والإحتياطي الإختياري وتوزيعات الأرباح للمساهمين شريطة ألا تتجاوز تلك الأتعاب 200.000 ريال عُماني. ويجب ألا يتجاوز بدل حضور جلسات مجلس الإدارة لكل عضو 10.000 ريال عُماني في السنة الواحدة.

26-2 التقارير القطاعية

القطاع هو أحد مكونات البنك القابلة للتمييز والذي يعنى إما بتقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع العمل) أو بتقديم المنتجات والخدمات ضمن بيئة إقتصادية محددة (القطاع الجغرافي) والذي تكون له مخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. يعمل البنك حالياً فقط في سلطنة عُمان. النموذج الرئيسي للتقرير عن معلومات القطاعات الخاص بالبنك هو قطاعات العمل بناءً على هيكل الإدارة والتقارير الداخلية. تستند التقارير القطاعية للبنك إلى قطاعات التشغيل التالية: الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية الاستثمارية، والوظائف الداعمة وغير المخصصة. باع البنك وحدته المصرفية الإستثمارية في سنة 2016 (الرجوع إلى إيضاح 32). المعلومات القطاعية يتم إظهارها في الإيضاح 42.

3 -

التقديرات والإجتهادات المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعّة من الإدارة إجراء اجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المقرر عنها للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. وترتكز التقديرات والإفتراضات المصاحبة على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والتي تشكل نتائجها أساس لإجراء أحكام حول القيم الدفترية للأصول والإلتزامات التي لا تكون واضحة من مصادر أخرى. ويندر أن تكون التقديرات المحاسبية الناتجة مساوية للنتائج الفعلية ذات العلاقة. تم الإفصاح عن تقديرات قيمة عادلة محددة في الإيضاح رقم 43.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات التي تستند عليها على أساس مستمر. وتدرج التعديلات على التقديرات المحاسبية بالفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية. التقديرات المحاسبية الجوهرية للمجموعة هي:

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

3 - التقديرات والإجتهاادات المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

1-3 خسائر إنخفاض القيمة على القروض والسلف

يقوم البنك بمراجعة محافظ القروض التابعة لها لتقييم الانخفاض في القيمة على الأقل على أساس ربع سنوي. ولتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتسجيل خسارة الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة، تقوم المجموعة بعمل افتراضات حول ما إذا كانت هناك أية بيانات قابلة للملاحظة تدل على وجود شرط الانخفاض في القيمة متبوع بانخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض قبل إمكانية تحديد هذا الانخفاض في هذه المحفظة. وقد يتضمن هذا الدليل بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى حدوث تغيير عكسي في وضع المدفوعات من مقترضين أو ظروف اقتصادية محلية ودولية ترتبط بتعثر السداد على الأصول في المجموعة. تستخدم الإدارة تقديرات تعتمد على خبرة الخسارة السابقة للأصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية ودليل موضوعي على الانخفاض في القيمة مماثل لتلك الانخفاضات في المحفظة عند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ووقتها بشكل منتظم لتقليل أية فروقات بين تقديرات الخسارة وخبرة الخسارة الفعلية. بالنسبة للقروض والسلفيات الجوهرية بشكل فردي والتي انخفضت قيمتها، تؤخذ الخسارة الضرورية للانخفاض في القيمة بالاعتبار بناءً على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. القروض والسلفيات الجوهرية بشكل فردي والتي لم تنخفض قيمتها وكافة القروض والسلفيات غير الجوهرية يتم تقييمها على نحو جماعي مع أخذ الخبرة السابقة والبيانات القابلة للملاحظة بعين الاعتبار على أساس المحفظة وذلك ضمن مجموعات من الأصول ذات خصائص مخاطر مماثلة لتحديد ضرورة إجراء خسارة الانخفاض في القيمة على نحو جماعي. ولتحديد خسارة الانخفاض في القيمة بشكل جماعي، يأخذ البنك بالاعتبار عوامل عدة من ضمنها جودة الائتمان وتركيز المخاطر ومستوى المستحقات السابقة وأداء القطاع والضمانات المتوفرة والظروف الاقتصادية الكلية.

2-3 إنخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع

يحدد البنك بان إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض جوهري أو طويل المدى في القيمة العادلة أقل من تكلفتها أو يوجد دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في القيمة. هذا التحديد المتعلق بما يعد جوهرياً أو طويل المدى يتطلب إجراء أحكام. إن أي إنخفاض في القيمة العادلة لإستثمار أسهم أقل من تكلفته لفترة مستمرة أكثر من 12 شهر فيعتبر طويل المدى، في نهاية السنة المالية الحالية. ولتطبيق هذه الأحكام، يقيم البنك، ضمن عوامل أخرى، تقلب أسعار الأسهم. قد يعود وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة إلى تردي السلامة المالية للكيان المستثمر فيه ومجال العمل وأداء القطاع.

3- التقديرات والإجهادات المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية (تابع) 3-3 الضرائب

توجد أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي سجلت بالفعل. تقوم الشركة بتكوين مخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، عن العواقب المحتملة لوضع اللمسات النهائية للربوط الضريبية للشركة. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة لربوط ضريبية سابقة وتفسيرات مختلفة من الأنظمة الضريبية من قبل الكيان الخاضع للضريبة ومسؤولية السلطات الضريبية.

4-3 فرضية إستمرارية البنك

لقد قامت إدارة البنك بإجراء تقييم لقدرة البنك على البقاء كمؤسسة مستمرة وهي مقتنعة بأن البنك لديه الموارد للإستمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم تأكد جوهرية التي قد تلقي شكوكاً كبيرة في قدرة البنك على البقاء كمؤسسة مستمرة. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية إستمرارية البنك.

5-3 تصنيف الإستثمارات

تقرر الإدارة عند الحيازة متى يمكن تصنيف الاستثمار كمحتفظ به للمتاجرة او بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل او محتفظ به حتى الاستحقاق.

الإستثمارات المتاحة للبيع

تتبع الإدارة الارشادات المبينة بالمعيار رقم 39 من معايير المحاسبة الدولية الادوات المالية: إثبات وقياس وتصنيف الاصول والالتزامات المالية غير المشتقة كإستثمارات متاحة للبيع. ويتطلب هذا التصنيف ان تصدر الإدارة احكاما اعتمادا على رغبتها في الاحتفاظ بهذه الإستثمارات.

الإستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات المبينة بالمعيار رقم 39 من معايير المحاسبة الدولية في تصنيف الاصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات المحددة او التي يمكن تحديدها والاستحقاق المحدد كإستثمارات محتفظ بها للإستحقاق. وهذا التصنيف يتطلب إصدار أحكام جوهرية. يجري البنك عند القيام بوضع هذه الاحكام تقييما لمقدرتها على الاحتفاظ بهذه الإستثمارات حتى الاستحقاق. وإذا فشل البنك في الاحتفاظ بهذه الإستثمارات حتى الاستحقاق خلافا لحالات محددة، مثالا لذلك بيع كميات غير هامة قبل الاستحقاق بوقت يسير- عندئذ يطلب منها تصنيف كافة الإستثمارات المتاحة للبيع. وعندئذ يتم قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة.

4 تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة 1-4 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المتعلقة بالبنك

قام البنك خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2017 بإعتماد جميع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المتعلقة بأنشطته والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية والواجب تطبيقها على الفترات المحاسبية التي تبدأ بتاريخ 1 يناير 2017.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية: مبادرة الإفصاح
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل: إدراج الأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة
- دورة التحسينات السنوية من 2014 إلى 2016
- تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: توضيح نطاق متطلبات الإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي 12

لم يؤد تطبيق هذه المعايير والتفسيرات إلى تغييرات في السياسات المحاسبية للبنك ولم تؤثر على المبالغ التي تم بيانها للفترة الحالية.

2-4 المعايير الصادرة ولم تدخل حيز التنفيذ

المعايير والتعديلات الجديدة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن ليست إلزامية بعد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

معيير التقرير المالي الدولي 9 الأدوات المالية

في يوليو 2014 ، أصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة" (IASB) الأدوات المالية" الخاصة بمعيار التقرير المالي الدولي 9 ، وهو المعيار الشامل ليحل محل الأدوات المالية 39: الاعتراف والقياس ، ويتضمن متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية والمطلوبات المالية ، وهو نموذج جديد على أساس خسائر الائتمان المتوقعة من أجل الاعتراف بمخصصات خسائر القروض وتوفر محاسبة تحوط مبسطة من خلال موازنة محاسبة التحوط بشكل أوثق مع منهجية إدارة المخاطر للمنشأة.

من المتوقع أن يؤثر تقدير البنك الأولي لمعيار التقرير المالي الدولي 9 على حقوق المساهمين المنسوبة إلى حاملي الأسهم في المصرف بنسبة 1 - 2٪ اعتباراً من 1 يناير 2018.

إن التقييم المذكور أعلاه هو أولي لأنه لم يتم الانتهاء من جميع أعمال الانتقال. إن التأثير الفعلي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9 بتاريخ 1 يناير 2018 قد يتغير بسبب:

- سيتطلب معيار التقرير المالي الدولي 9 من البنك تعديل عملياته المحاسبية وضوابط الرقابة الداخلية، ولم تكتمل هذه التغييرات بعد؛
- على الرغم من تنفيذ عمليات موازية في النصف الثاني من سنة 2017، فإن النظم الجديدة والضوابط المرتبطة بها لم تعمل لفترة أطول؛
- يقوم البنك بتنقيح ووضع النماذج النهائية لإحتساب خسائر الائتمان المتوقعة؛ و
- إن السياسات المحاسبية الجديدة والإفتراضات والأحكام وتقنيات التقدير المستخدمة تخضع لإعادة التقييم والتغييرات بناءً على تعليمات السلطة الرقابية.

4 تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

2-4 المعايير الصادرة ولم تدخل حيز التنفيذ (تابع)

معياري التقرير المالي الدولي 9 الأدوات المالية (تابع)

(1) التصنيف والقياس

يتضمن معيار التقرير المالي الدولي 9 نهج تصنيف وقياس جديدة للموجودات المالية التي تعكس نموذج الأعمال الذي تدار فيه الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية الضمنية. يتضمن معيار التقرير المالي الدولي 9 ثلاثة فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية: (أ) يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي 9، فإن المشتقات المتضمنة في العقود التي يكون فيها المضيف هو أصل مالي لا يتم تقسيمها أبداً. بدلاً من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية المختلطة ككل للتصنيف.

(2) خسائر الإئتمان المتوقعة

يحل معيار التقرير المالي الدولي 9 محل نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي 39 مع تطلع لنموذج "خسائر الإئتمان المتوقعة". يتم تطبيق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية. يتطلب إتخاذ عدد من الأحكام الهامة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة؛
- تحديد عدد والوزن النسبي للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق وخسائر الإئتمان المتوقعة المرتبطة بها؛ و
- إنشاء مجموعات ذات أصول مالية مشابهة لأغراض قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

أصدر البنك المركزي العماني إرشادات تتعلق بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9. فيما يلي المتطلبات ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية:

- في حالة احتساب خسارة انخفاض قيمة القروض القائمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 وإرشادات البنك المركزي العماني أعلى من مخصص الانخفاض في القيمة المحسوب بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9، فيتم تحويل الفرق ذي الصلة (بعد خصم الضريبة) إلى احتياطي خسائر انخفاض قيمة القروض من الأرباح غير الموزعة كما في 1 يناير 2018.
- في السنوات اللاحقة، حيث يكون مخصص خسائر انخفاض قيمة القروض المحسوب وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني أعلى من مخصص خسائر انخفاض قيمة القروض المحسوب بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9، فينبغي تحويل الفرق (بعد خصم الضريبة) إلى احتياطي خسائر انخفاض قيمة القروض أنف الذكر من الأرباح غير الموزعة.
- لن يكون احتياطي الانخفاض في القيمة متاحاً لدفع توزيعات الأرباح أو إدراجه في رأس المال النظامي. إن أي استخدام لاحق لاحتياطي انخفاض القيمة يتطلب موافقة مسبقة من البنك المركزي العماني.

4 تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

2-4 المعايير الصادرة ولم تدخل حيز التنفيذ (تابع)

معيار التقرير المالي الدولي 9 الأدوات المالية (تابع)

(3) المطلوبات المالية

تم ترحيل معظم المتطلبات في معيار المحاسبة الدولي 39 لتصنيف وقياس المطلوبات المالية دون تغيير إلى معيار التقرير المالي الدولي 9. إن التغيير الرئيسي هو أنه سيكون مطلوباً من المنشأة عرض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر.

(4) محاسبة التحوط

إن متطلبات محاسبة التحوط لمعيار التقرير المالي الدولي 9 يتم تصميمها لتتماشى مع المحاسبة بشكل أوثق مع إطار إدارة المخاطر؛ والسماح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط؛ وإزالة أو تبسيط بعض المتطلبات القائمة على القواعد في معيار المحاسبة الدولي 39. يتم الإحتفاظ بعناصر محاسبة التحوط: القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي تحوطات الإستثمار.

يرى البنك بأن جميع علاقات التحوط الحالية المحددة حالياً في علاقات التحوط الفعالة ستستمر للتأهل لمحاسبة التحوط بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9. حيث إن معيار التقرير المالي الدولي 9 لا يُغيّر المبادئ العامة لكيفية محاسبة المنشأة للتحوطات الفعالة، فإن البنك لا يتوقع حدوث تأثير جوهري نتيجة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9.

(5) الإفصاح

كما يقدم معيار التقرير المالي الدولي 9 متطلبات إفصاح موسعة وتغييرات في العرض. يتوقع أن تغير هذه طبيعة ومدى إفصاحات البنك حول أدواته المالية خاصة في سنة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9.

معيار التقرير المالي الدولي 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

صدر معيار التقرير المالي الدولي 15 في مايو 2014، وتم تعديله في إبريل 2016، ويؤسس نموذجاً من خمس خطوات لمحاسبة الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي 15 يتم إدراج الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس العوض الذي تتوقعه المنشأة ليكون من حقها في مقابل نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء. معيار الإيرادات الجديد سوف يحل محل جميع المتطلبات الحالية للاعتراف بالإيرادات بموجب معيار التقرير المالي الدولي. يتطلب تطبيق المعيار إما بالكامل أو مُعدّل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يسمح بالتطبيق المبكر. يعتزم البنك اعتماد المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب باستخدام المنهج المعدل بأثر رجعي. قام البنك بإجراء تقييم أولي للأثر وخلص إلى أن التأثير ليس جوهرياً كما هو الحال في غالبية اتفاقيات التسهيلات مع العملاء المتوقع عموماً أن يكون التزام الأداء الوحيد وبالتالي فإن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 15 ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على دخل البنك وأرباحه أو خسائره.

معيار التقرير المالي الدولي 16 عقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالي الدولي 16 عقود الإيجار الذي يتطلب من المستأجرين إدراج الموجودات والمطلوبات لمعظم عقود الإيجار. يشمل المعيار إعفاءين من الإدراج للمستأجرين - عقود إيجار للأصول "ذات القيمة المنخفضة" (مثل الحواسيب الشخصية) وعقود إيجار قصيرة الأجل (أي عقود إيجار ذات فترة إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل). بالنسبة للمؤجرين، هناك تغيير طفيف في المحاسبة الحالية في معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار. سيقوم البنك بإجراء تقييم مفصل في المستقبل لتحديد المدى. سوف يسري المعيار الجديد للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يتطلب معيار التقرير المالي الدولي 16 أيضاً من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أكثر شمولاً من المعيار المحاسبي الدولي 17. في سنة 2018، سوف يواصل البنك تقييم التأثير المحتمل لمعيار التقرير المالي الدولي 16 على بياناته المالية.

5 - إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة البنك تعرضه لمخاطر مالية مختلفة وتلك الأنشطة تتضمن تقييم وتحليل وقبول وإدارة المخاطر أو مزيج المخاطر. وحيث أن قبول المخاطر أساسي للأعمال المالية ومخاطر التشغيل هي نتيجة حتمية لأي عمل، فإن هدف البنك هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد بينما يقوم بتخفيف الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي.

يحدد مجلس الإدارة حدود المخاطر ويضع السياسات الملائمة بهذا الخصوص لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكذلك مخاطر السوق في كل من مجال المتاجرة والأعمال المصرفية للبنك. تقوم دائرة إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات الموثقة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

إن أنواع المخاطر الرئيسية بالبنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الأسواق (مخاطر الأسعار ومعدل الفائدة ومخاطر العملة) ومخاطر التشغيل.

1-5 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم تمكن أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزامه، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بشكل أساسي من أنشطة الإقراض وأنشطة الإستثمار وأصول أخرى ضمن محفظة أصول البنك. هناك أيضاً مخاطر إئتمان في الأدوات المالية خارج بيان المركز المالي، مثل إرتباطات القروض والضمانات المالية.

ويحاول البنك التحكم بمخاطر الائتمان عن طريق مراقبة المخاطر وحد المعاملات مع أطراف مقابلة محددة والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية للأطراف المقابلة. تنشأ التركيزات بمخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو يكون لها نفس الصفات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متشابه في حالة ظهور تغييرات إقتصادية أو سياسية أو ظروف أخرى. تشير التركيزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية في أداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو موقع جغرافي معين. تم الإفصاح عن تفاصيل التركيزات بمخاطر الائتمان إستناداً إلى الأطراف المقابلة حسب نشاط العمل أو الموقع الجغرافي بالإيضاح رقم 10 (ج) وأفصح عن التركيز الجغرافي بالإيضاح رقم 38.

يتم إدارة التحكم بمخاطر الائتمان مركزياً من قبل فريق إدارة المخاطر المقسم إلى مجموعات لأعمال الشركات والمؤسسات المالية والأفراد. تقوم دائرة المخاطر بشكل رئيسي بإدارة مخاطر الائتمان في محفظة الشركات والمؤسسات المالية بينما تقوم دائرة الأعمال المصرفية للأفراد بإدارة مخاطر الائتمان بمحفظة الأفراد. تراجع دائرة إدارة المخاطر مخاطر الائتمان بشكل مستقل وتقدم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. إلى جانب تقييم خصائص الجودة فإن تقييم البنك لإحتمالية تعثر السداد من قبل الأطراف المقابلة فردياً مرتبط بشكل أساسي بعدد الأيام التي تعثر فيها المقترض كما هو محدد بتعميم البنك المركزي العُماني رقم 977 ب.م المؤرخ 25 سبتمبر 2004، والإصدار الخاص المؤرخ في 20 سبتمبر 2016 و 1 يناير 2017 لمشاريع محددة للكيانات المملوكة للحكومة. بالإضافة على ذلك، يقيم البنك كفاية الضمانة والأداء المالي للمقترضين في خفض التصنيف أكثر.

يقوم البنك بتصنيف عملائه ضمن فئات التصنيف التالية:

أيام الإستحقاق التي فاتت

قروض أفراد وقروض تجارية
0 - 59 يوماً
60 - 89 يوماً
90 - 179 يوماً
180 - 364 يوماً
365 يوماً فأكثر

تصنيف البنك

قروض منتظمة
قروض خاصة
قروض غير منتظمة
قروض مشكوك في تحصيلها
خسارة

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

2-1-5 سياسات تخفيف المخاطر

يدير البنك ويحد ويتحكم بالتركيزات بمخاطر الائتمان، على وجه الخصوص، لأطراف مقابلة فردياً وجماعياً لمجالات العمل والدول.

يقوم البنك بهيكله مستويات مخاطر الائتمان التي يتحملها عن طريق وضع حدود على مبلغ الائتمان المقبول فيما يتعلق بمقترض واحد أو مجموعة مقترضين وبتحديد نطاقات جغرافية وأنشطة عمل. وتتم مراقبة تلك المخاطر ومراجعتها دورياً من قبل لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعتان لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة.

ويتم تقييم مخاطر أي مقترض واحد بما في ذلك البنوك والوسطاء أكثر بحدود فرعية تغطي المخاطر داخل وخارج بيان المركز المالي. تتم أيضاً إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لقدرة المقترضين المحتملين للوفاء بالتزامات تسديد الفوائد ورأس المال وبتغيير حدود الإقراض تلك حيثما كان ملائماً.

بعض إجراءات المراقبة والتخفيف الأخرى مبينة أدناه.

(أ) الضمانة

يطبق البنك نطاقاً من السياسات والإجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان، أكثرها تقليدية هو أخذ ضمانة عن الأموال المقدمة وهو إجراء شائع. كما يطبق البنك إرشادات حول مدى قبول فئات معينة من الضمانات أو تخفيف مخاطر الائتمان. أنواع الضمانات الرئيسية للقروض والسلف هي:

- رهن على أصول الشركة مثل الموقع والمخزون والحسابات مستحقة القبض.
- حجز على الودائع الثابتة.
- هوامش نقدية.
- رهن على عقارات سكنية وتجارية.
- رهن أوراق مالية متداولة.

التمويل طويل الأجل والإقراض لشركات هو مضمون عادة. القروض الإسكانية مضمونة برهن على العقار السكني. بطاقات الإئتمان وتسهيلات الإئتمان المدورة المشابهة هي غير مضمونة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تقليل خسارة الإئتمان، يسعى البنك للحصول على ضمانة إضافية من الطرف المقابل فور ملاحظة مؤشرات إنخفاض قيمة القروض والسلف الفردية.

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

2-1-5 سياسات تخفيف المخاطر (تابع)

(ب) تقييم القدرات المالية للمقترضين

تخضع البيانات المالية المدققة للمقترضين، الذين تكون أرصدتهم فوق الحد المبين، للمراجعة. ويقيم البنك الأداء المالي للمقترضين بمراقبة معدلات الأداء الأساسية متضمنة الكفاءة المالية ومعدلات السيولة. ويتم إجراء المراجعات السنوية من قبل مديري العلاقات وتتم مراجعتها أيضاً من قبل دائرة إدارة المخاطر.

(ج) الإرتباطات المتعلقة بالائتمان

إن الهدف الرئيسي من هذه الأدوات هو التأكد من أن الأموال متوفرة للعميل كما هو مطلوب. الضمانات والإعتمادات المستندية الإحتياطية تحمل نفس مخاطر الائتمان الخاصة بالقروض. الإعتمادات المستندية الموثقة والتجارية - التي هي تعهدات كتابية من قبل البنك نيابة عن عميل بتفويض طرف ثالث لسحب سحوبات على البنك إلى حد مبلغ محدد وفقاً لشروط معينة - مضمونة بشحن البضائع المعنية التي تتعلق بها وتبعاً لذلك تحمل إئتمان أقل من القرض المباشر.

إرتباطات تقديم الائتمان تمثل أجزاء غير مستخدمة من الصلاحيات لتقديم الائتمان على شكل قروض أو ضمانات أو خطابات إعتقاد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان على الإرتباطات لتقديم الائتمان، فإن البنك يتعرض بشكل محتمل للخسارة بمبلغ يساوي إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة. إلا أن مبلغ الخسارة المحتمل أقل من إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة حيث أن معظم الإرتباطات لتقديم الائتمان مشروطة بمحافظة العميل على معايير إئتمان محددة.

ويراقب البنك فترة إستحقاق إرتباطات الائتمان لأن الإرتباطات بمدى أطول لها في العادة درجة مخاطر إئتمان أكبر من الإرتباطات قصيرة المدى. تركيز الإرتباطات المتعلقة بالمخاطر حسب قطاع نشاط العمل في نهاية السنة موضحة بالإيضاح 37 (أ).

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

2-1-5 سياسات تخفيف المخاطر (تابع)

(ج) الإرتباطات المتعلقة بالائتمان (تابع)

تحليل الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات والقروض الحكومية الميسرة الممنوحة هي كالتالي:

إجمالي القروض	قروض غير فاعلة	قروض مستحقة سابقاً ولم تُدفع	القروض الفاعلة (ليست مستحقة سابقاً أو منخفضة القيمة)	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
581.017	26.421	107.740	446.856	القروض والسلف بال ضمانات الإضافية المتاحة
50.553	7.958	-	42.595	القروض والسلف بالكفالات المتوفرة
631.570	34.379	107.740	489.451	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
585.621	33.549	97.674	454.398	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

2-1-5 سياسة تحديد الإنخفاض بالقيمة والمخصصات

تدرج مخصصات إنخفاض القيمة لأغراض التقارير المالية فقط بالنسبة للخسائر المتكبدة بتاريخ التقرير بناءً على دليل موضوعي لإنخفاض القيمة. يتضمن الدليل الموضوعي على إنخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية بيانات قابلة للمراقبة تسترعي إهتمام البنك حول أحداث الخسارة بالإضافة إلى أخذ الإرشادات الصادرة عن البنك المركزي العُماني بالإعتبار.

تتطلب سياسة المخاطر الخاصة بالبنك مراجعة الأصول المالية الفردية على أساس منتظم أو قبل ذلك عندما تتطلب ظروف فردية ذلك. تحدد مخصصات إنخفاض القيمة على العقود المقيمة فردياً عن طريق تقييم الخسارة المتكبدة بتاريخ التقرير على أساس كل حالة على حدة وتم تطبيقها على المبالغ الجوهرية فردياً. يشمل التقييم في العادة الضمانة المحتفظ بها (بما في ذلك إعادة تقييم قابلية تطبيقها) والمتحصلات المتوقعة لذلك الحساب الفردي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)
1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

2-1-5 سياسة تحديد الإنخفاض بالقيمة والمخصصات (تابع)

يتم تكوين مخصصات إنخفاض القيمة المقيمة جماعياً لـ: (1) محافظ الأصول المتجانسة التي لا تكون جوهرية فردياً. (2) الخسارة التي تم تكبدها ولكن لم تحدد بعد بإستخدام الخبرة التاريخية المتوفرة والرأي ذو الخبرة. التقديرات الحساسة المستخدمة لتحديد مخصص إنخفاض القيمة تم شرحها بالإيضاح 2-3.

3-1-5 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو تعزيزات الائتمان الأخرى
أصول مالية داخل بيان المركز المالي

2016 ريال عُماني بالآلاف	2017 ريال عُماني بالآلاف	
		بنود في بيان المركز المالي
253.106	161.987	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني
30.080	108.868	مستحق من بنوك – إيداعات سوق النقد
		قروض وسلف:
919.271	981.990	قروض شركات
725.591	722.482	قروض شخصية
45.401	46.280	أصول أخرى
		إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق:
55.633	85.847	سندات تنمية حكومية
40.290	38.000	أذونات خزينة
2.069.372	2.145.454	
		بنود خارج بيان المركز المالي
197.931	262.250	خطابات إتمادات مستندية
482.070	481.340	ضمانات
141.638	153.858	ضمانات مالية
97.975	62.767	إرتباطات قروض غير مسحوبة
919.614	960.215	

يمثل الجدول أعلاه أسوء ما يمكن أن يحدث بالنسبة للتعرض لمخاطر الائتمان للبنك في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 بدون الأخذ بالإعتبار الضمانات المحتفظ بها أو تعزيزات الائتمان الأخرى. إن الإدارة على ثقة أن البنك لديه سياسات مناسبة لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان. وبالإضافة إلى ذلك يتم تخفيف مخاطر الائتمان من خلال الضمانات على شكل رهونات وضمانات حيثما كان ذلك مطلوباً.

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

3-1-5 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو تعزيزات الائتمان الأخرى (تابع)

أصول مالية داخل بيان المركز المالي (تابع)

- (أ) 59% (2016 - 60%) من إيداعات سوق المال بين البنوك هي لدى بنوك مصنفة بدرجة استثمار وما فوق إستناداً إلى تصنيفات من قبل وكالات تصنيف إئتمان خارجية.
- (ب) القروض والسلف تمثل 77% (2016 - 77%) من إجمالي البنود داخل بيان المركز المالي المبينة أعلاه. 86% (2016 - 85%) من إجمالي القروض والسلف لم تتجاوز مواعيد إستحقاقها ولم تنخفض قيمتها.
- (ج) بقيت نسبة القروض التي إنخفضت قيمتها غير متغيرة بمعدل 2.9% في 31 ديسمبر 2017. تشكل القروض الشخصية التي إنخفضت قيمتها 0.58% من إجمالي القروض في 31 ديسمبر 2017 مقارنةً مع 0.85% في 31 ديسمبر 2016.

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

4-1-5 قروض وسلف ومستحق من البنوك

أ) القروض والسلف والمستحق من البنوك ملخصة أدناه:

			31 ديسمبر 2017
الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	مستحق من بنوك ريال عُماني بالآلاف	قروض وسلف ريال عُماني بالآلاف	
1.488.260	108.868	1.379.392	لم تتجاوز موعد إستحقاقها ولم تنخفض قيمتها
191.508	-	191.508	قروض خاصة
83.299	-	83.299	تجاوزت موعد إستحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها
50.273	-	50.273	إنخفضت قيمتها
1.813.340	108.868	1.704.472	إجمالي القروض والسلف
(50.459)	-	(50.459)	ناقصاً: مخصص إنخفاض قيمة قروض وفوائد تعاقدية غير مدرجة
1.762.881	108.868	1.654.013	صافي القروض والسلف
			31 ديسمبر 2016
1.335.393	30.080	1.305.313	لم تتجاوز موعد إستحقاقها ولم تنخفض قيمتها
211.891	-	211.891	قروض خاصة
79.720	-	79.720	تجاوزت موعد إستحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها
47.938	-	47.938	إنخفضت قيمتها
1.674.942	30.080	1.644.862	إجمالي القروض والسلف
(50.063)	-	(50.063)	ناقصاً: مخصص إنخفاض قيمة قروض وفوائد تعاقدية غير مدرجة
1.624.879	30.080	1.594.799	صافي القروض والسلف

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

4-1-5 قروض وسلف ومستحق من البنوك (تابع)

(ب) تقسيم القروض والسلف لعملاء فيما يتعلق بتصنيف المخاطر الذي طبقه البنك هو كما يلي:

قروض			31 ديسمبر 2017
الإجمالي	لشركات	قروض لأفراد	
ريال عُماني	ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	
1.462.691	753.071	709.620	قروض منتظمة
191.508	188.607	2.901	قروض خاصة
2.760	926	1.834	قروض غير منتظمة
3.963	1.525	2.438	قروض مشكوك في تحصيلها
43.550	37.861	5.689	خسارة
1.704.472	981.990	722.482	
			31 ديسمبر 2016
1.385.033	670.111	714.922	قروض منتظمة
211.891	211.576	315	قروض خاصة
2.910	1.263	1.647	قروض غير منتظمة
6.727	2.887	3.840	قروض مشكوك في تحصيلها
38.301	33.434	4.867	خسارة
1.644.862	919.271	725.591	

(ج) تحليل عمر القروض والسلف المتجاوزة موعد إستحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها كما يلي:

2016	2017	
ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	
78.616	24.320	متجاوزة لموعد إستحقاقها حتى 30 يوماً
567	30.915	متجاوزة لموعد إستحقاقها من 30-60 يوماً
537	28.064	متجاوزة لموعد إستحقاقها من 60-90 يوماً
79.720	83.299	
49.140	144.335	القيمة العادلة للضمانات

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

1-5 مخاطر الائتمان (تابع)

4-1-5 قروض وسلف ومستحق من البنوك (تابع)

(د) القروض والسلف التي إنخفضت قيمتها فردياً:

2016	2017	
ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	
47.938	50.273	قروض إنخفضت قيمتها فردياً
25.219	25.897	القيمة العادلة للضمانات

5-1-5 قروض وسلف أعيد التفاوض عليها

تتضمن هذه البنود ترتيبات تمديد الدفعات وتأجيل دفعات وتعديل معدلات الفائدة. وعقب إعادة الهيكلة، يعاد تصنيف حساب القرض الذي تجاوز موعد إستحقاقه كقرض عادي ويدار مع القروض المشابهة الأخرى التي لم تتجاوز مواعيد إستحقاقها أو تنخفض قيمتها. وترتكز ترتيبات إعادة الهيكلة على المعايير والمؤشرات التي، حسب تقدير الإدارة، سنشير إلى أن التسديد سيستمر على الأرجح.

إجمالي القروض المعاد هيكلتها كما في 31 ديسمبر 2017 بلغ 12.353.105 ريال عُماني (2016-7.122.413 ريال عُماني).

6-1-5 الأوراق المالية للدين

إن إستثمارات البنك في الأوراق المالية للدين هي بشكل رئيسي في سندات التنمية الحكومية أو شهادات الودائع المنفذة بالريال العُماني والصادرة من قبل حكومة سلطنة عُمان. ويستثمر البنك أيضاً في الأوراق المالية للدين الصادرة من قبل بنوك أخرى إستناداً على تصنيف الإئتمان الخارجي الفردي لها. وتنفذ تلك الإستثمارات لإستخدام أموال السيولة الزائدة بحد أقصى من الإيرادات.

8-1-5 الضمانات المعاد إمتلاكها

تباع العقارات التي أعيد إمتلاكها بأسرع ما يمكن عملياً ويتم إستخدام المتحصلات لتقليل رصيد الدين القائم. تصنف الأصول التي أعيد إمتلاكها كأصول أخرى ببيان المركز المالي. إن قيمة الأصول التي حصل عليها البنك بإعادة إمتلاك كضمانات كما في 31 ديسمبر 2017 بلغت 183.000 ريال عُماني (2016: صفر).

2-5 مخاطر السوق

يتعرض البنك لمخاطر السوق وهي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من الأوضاع المفتوحة في منتجات معدل الفائدة والعملة والأسهم والتي تتعرض جميعها لتغيرات في معدلات الفائدة وتمديدات الإئتمان وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية. تتم مراقبة مخاطر السوق من قبل قسم الخزينة ودائرة إدارة المخاطر. الإدارة على ثقة أن البنك لديه سياسات إدارة مخاطر ملائمة للتأكد من تخفيف مخاطر معدل الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر صرف العملة الأجنبية أخذاً بالإعتبار مؤشرات الإقتصاد الكلي التي تؤثر على أعمال البنك.

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

2-5 مخاطر السوق (تابع)

1-2-5 مخاطر الأسعار

يحتفظ البنك بأوراق مالية مدرجة مصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة لكي يستفيد من التحركات قصيرة الأجل بالسوق. وتمثل كافة إستثمارات الأوراق المالية مخاطر خسارة رأس المال. يتحكم البنك بتلك المخاطر بإختيار الأوراق المالية بحذر وفقاً لسياسة إدارة الإستثمار التي إعتمدها البنك. يحدد الحد الأقصى من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية بالقيمة الدفترية للأدوات المالية. تتم إدارة أوضاع السوق للبنك على أساس يومي من قبل رئيس دائرة إدارة الإستثمار وتتم مراجعتها من قبل الإدارة.

تتضمن إستثمارات البنك أوراق مالية تتم المتاجرة بها في سوق مسقط للأوراق المالية (السوق). قد تتغير أرباح البنك في 31 ديسمبر 2017 بمعدل 0.08% (2016 - 0.09 % سنوياً) نظراً للزيادة/النقص بمعدل 10% في المؤشر 30 - للسوق ومؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مع إبقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. كان أداء إستثمارات البنك تاريخياً متوافقاً مع المؤشر 30 - للسوق.

2-2-5 مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية المدرجة بالقيمة العادلة نتيجة لتغيرات في معدلات الفائدة بالسوق. يتعرض البنك لمخاطر معدل الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو، وجود فجوات، بين قيم الأصول والالتزامات المرتكزة على الفائدة والتي تستحق أو يعاد تسعيرها خلال فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مطابقة/إعادة تسعير الأصول والالتزامات. البنك غير معرض بشكل مفرط لمخاطر معدلات الفائدة حيث أن أصوله والالتزامات يعاد تسعيرها بشكل متكرر. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بالبنك بمراقبة وإدارة مخاطر معدل الفائدة بهدف حد الآثار العكسية المحتملة على ربحية البنك. ويلخص الجدول بالإيضاح 39 تعرض البنك لمخاطر معدل الفائدة. ويتضمن البيانات المالية للبنك بالقيمة الدفترية مصنفة بتاريخ إعادة التسعير أو الإستحقاق أيهما أسبق.

وإدارة مخاطر معدل الفائدة في مجال الأعمال المصرفية، يحدد البنك حدود على فجوات حساسية معدلات الفائدة المفتوحة بفترات إستحقاق حتى سنة واحدة ويحتسب أيضاً بشكل دوري أثر المكاسب المعرضة للمخاطر على صافي إيرادات الفوائد الخاصة به من تغيير قدره 100 نقطة أساسية في معدلات الفائدة على فجوات معدلات الفائدة المفتوحة بإستحقاق حتى سنة واحدة. يتم تحديد أثر المكاسب المعرضة للمخاطر كنسبة معينة من صافي إيرادات الفوائد للبنك عن السنة السابقة. بلغت المكاسب المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2017 نسبة 2.36% (2016 - 0.83 % سنوياً).

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

2-5 مخاطر السوق (تابع)

3-2-5 مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملة عندما تتغير قيمة أداة مالية نظراً للتغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر العملة، يرتبط البنك في معاملات فورية وأجلة في سوق ما بين البنوك وفقاً للسياسات الموثقة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تتمثل مخاطر البنك بالعملة الأجنبية بالعقود الآجلة والنقدية بالصندوق من العملات الأجنبية والأرصدة لدى بنوك الخارج والإيداعات بعملة أجنبية والأصول والالتزامات الأخرى المنفذة بعملة أجنبية. تقوم الإدارة بإدارة المخاطر بمراقبة صافي الوضع المفتوح ضمن الحدود التي حددتها الإدارة والدخول في عقود آجلة على المعاملات التجارية الحالية مع العملاء.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد فصل ملائم بين أعمال المكاتب الأمامية والخلفية عند الالتزام بصافي الوضع المفتوح وتتم مراقبته بشكل منفصل على أساس مستمر من قبل الإدارة ولجنة الأصول والالتزامات. صافي الوضع المفتوح للبنك في نهاية السنة للتعرض لمخاطر العملة الأجنبية مبين أدناه:

التعرض لمخاطر العملة الأجنبية

2016	2017	
ريال عُمانى	ريال عُمانى	
بالآلاف	بالآلاف	
2.249	36.539	صافي الأصول المنفذة بالدولار الأمريكي
554	3.174	صافي الأصول المنفذة بعملة أجنبية أخرى
2.803	39.713	

تعمل سلطنة عُمان حسب معدل صرف عملات أجنبية ثابت حيث إن الريال العُماني مرتبط بالدولار الأمريكي بمعدل 2.6008 دولار أمريكي للريال العُماني الواحد.

4-2-5 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في تجميع الأموال للوفاء بالإرتباطات المصاحبة للأدوات المالية. وقد تنشأ مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع الأصل بسرعة بقيمة قريبة من قيمته العادلة. وتتضمن مخاطر كون البنك غير قادر على تمويل أصول بفترات إستحقاق ملائمة ومعدلات ومخاطر كونه غير قادر على تسهيل أصل ما بسعر معقول وبإطار زمني مناسب.

ترتكز أنشطة التمويل بالبنك على نطاق من الأدوات بما فيها الودائع والالتزامات الأخرى ورأس المال المخصص. ونتيجة لذلك، تزيد مرونة التمويل ويخفض الإعتماد على أي مصدر واحد للتمويل. يحتفظ البنك بسيولة عن طريق المراقبة المستمرة والتحديد والمراقبة للتغيرات في إحتياجات التمويل المطلوبة لمقابلة أهداف إستراتيجية موضوعة في إطار الإستراتيجية العامة. وبالإضافة إلى ذلك يحتفظ البنك ببعض الأصول السائلة كجزء من إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة الخاصة به.

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

2-5 مخاطر السوق (تابع)

4-2-5 مخاطر السيولة (تابع)

يدير البنك مخاطر السيولة إستناداً إلى فترات إستحقاق مقدرة بإستخدام إرشادات صادرة عن البنك المركزي العُماني حول التقديرات. ويمثل الجدول في إيضاح رقم 36 التدفقات النقدية مستحقة القبض من قبل البنك والمستحقة الدفع عليه ضمن أصول والتزامات مشتقة وغير مشتقة عن طريق تقدير فترات الإستحقاق المتبقية بتاريخ التقرير.

3-5 مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن الإجراءات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة ، أو الموظفين والأنظمة أو عن أحداث خارجية.

الخسائر الناتجة عن أحداث خارجية مثل كارثة طبيعية من شأنها أن تحدث أضراراً بالأصول المادية الخاصة بالبنك أو انقطاع الكهرباء أو الاتصالات التي تدخل اضطراباً على الأعمال، يُمكن تعريفها على نحو أسهل من الخسائر الناتجة عن مشاكل داخلية مثل غش الموظفين وعيوب المنتجات. والمخاطر الناتجة عن مشاكل داخلية مرتبطة أكثر بالمنتجات المعينة للبنك وخطوط أعماله، وهي تخص عمليات البنك أكثر من المخاطر الناتجة عن الأحداث الخارجية. وتشمل مخاطر التشغيل التي يتعرض لها البنك من أمن نظم المعلومات وتعطل الاتصالات الهاتفية وعمليات الغش وأخطاء التشغيل.

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال سلسلة إجراءات صارمة للرقابة الداخلية والتدقيق، وفصل واضح بين السلطات ومصادر التقارير، كنيابات ومعايير تشغيل. يقوم مدقق الحسابات الداخلي بمراجعة مستقلة لفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك وقدرته على تقليل أثر مخاطر التشغيل.

كجزء من مبادرات إدارة استمرارية الأعمال، اتخذ البنك الإجراءات اللازمة لضمان اتخاذ تدابير فعالة في حالة حدوث أزمة، على سبيل المثال ، تدريبات الإخلاء، واختبار الأنظمة والتطبيقات الهامة من موقع التعافي من الكوارث. يمتلك البنك القدرة على التأكد من أن العمليات المصرفية الحرجة يتم اختبارها للتأكد من توفرها خلال مثل هذه الحالات.

4-5 تقدير القيمة العادلة

يرتكز تقدير القيم العادلة للأدوات المالية على المعلومات المتوفرة للإدارة في 31 ديسمبر 2017. وبينما تستخدم الإدارة أفضل إجتهاداتها في تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية ، فإن هناك ضعفاً متأسلاً في أي أسلوب تقدير. وتتطوي التقديرات على إجتهادات ولا يمكن تحديدها بدقة. فيما يلي الأسس المتبعة للتوصل إلى القيم العادلة:

1-4-5 أرصدة الحسابات الجارية المستحقة لبنوك ومنها

إعتبرت القيمة الدفترية لأرصدة الحسابات الجارية المستحقة للبنوك ومنها على أنها تقدير معقول للقيمة العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

2-4-5 قروض وسلف

القيمة العادلة للقروض غير المنتجة تقارب القيمة الدفترية المعدلة بمخصص إنخفاض قيمة قروض. وبالنسبة للقروض غير المنتجة ، أخذت القيمة العادلة على أنها ما يماثل قيمتها الدفترية حيث أن معدلات الفائدة السائدة المعروضة على قروض مشابهة لا تختلف بشكل جوهري عن معدلات القروض الفعلية.

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

4-5 تقدير القيمة العادلة (تابع)

3-4-5 إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والمتاحة للبيع

تستخدم أسعار السوق المدرجة، عند توفرها، كمقياس للقيمة العادلة. إلا أنه عندما لا تتوفر أسعار السوق المدرجة، فإن القيمة العادلة المعروضة هي تقديرات مشتقة باستخدام صافي القيمة الحالية أو أساليب التقييم الأخرى. إن التغيرات بالقيمة العادلة الناتجة عن تلك الاحتسابات ليست جوهرية على البيانات المالية. التفاصيل مبينة في الإيضاح 10.

4-4-5 ودائع العملاء

القيمة العادلة للودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير هي المبلغ مستحق الدفع عند الطلب بتاريخ التقرير والذي يعادل القيمة الدفترية لتلك الإلتزامات. تحدد القيم العادلة المقدر للودائع بمعدلات ثابتة التي تختلف معدلات الفائدة لها بشكل جوهري عن معدلات الفائدة السائدة بالسوق عن طريق خصم التدفقات النقدية المتعاقد عليها باستخدام معدلات الفائدة بالسوق المعروضة حالياً على ودائع مشابهة.

5-4-5 المشتقات

يبرم البنك عادة عقود عملات أجنبية آجلة قصيرة الأجل، نيابةً عن عملائه لبيع وشراء عملات أجنبية. بالنسبة لعقود العملات الأجنبية الآجلة، يستخدم نموذج التقييم مع المدخلات المتاحة في السوق التي يمكن ملاحظتها بسهولة. ويتضمن نموذج المدخلات المختلفة بما في ذلك جودة الائتمان من الأطراف المقابلة، صرف العملات الأجنبية الفوري والأسعار الآجلة ومنحنيات أسعار الفائدة.

5-5 الأدوات المالية وفقاً للجنة

تم تطبيق السياسات المحاسبية للأدوات المالية على البنود التالية:

الأصول وفقاً لبيان المركز المالي

القيمة العادلة	من خلال الأرباح أو الخسائر	محتفظ بها حتى الاستحقاق	إستثمارات متاحة للبيع	قروض ومديونيات	الإجمالي
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف
-	-	-	-	161.987	161.987
-	-	-	-	108.868	108.868
-	-	-	-	1.654.013	1.654.013
616	123.847	13.958	-	138.421	138.421
-	-	-	-	46.280	46.280
616	123.847	13.958	13.958	1.971.148	2.109.569

31 ديسمبر 2017

أرصدة بنكية ونقد لدى
البنك المركزي العماني
مستحق من البنوك
قروض وسلفيات وتمويل
إلى العملاء
إستثمار أوراق مالية
أصول أخرى

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

5 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

5-5 الأدوات المالية وفقاً للفترة (تابع)

القيمة العادلة	من خلال الأرباح أو الخسائر	محتفظ بها حتى الإستحقاق	إستثمارات متاحة للبيع	قروض ومديونيات	الإجمالي
ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف
-	-	-	-	253.106	253.106
-	-	-	-	30.080	30.080
-	-	-	-	1.594.799	1.594.799
628	95.923	17.384	-	113.935	113.935
-	-	-	-	45.401	45.401
628	95.923	17.384	-	2.037.321	1.923.386

31 ديسمبر 2016

أرصدة بنكية ونقد لدى البنك المركزي العماني
مستحق من البنوك
قروض وسلفيات وتمويل إلى العملاء
إستثمار أوراق مالية
أصول أخرى

الإلتزامات وفقاً لبيان المركز المالي

31 ديسمبر 2017

مستحق لبنوك
ودائع من العملاء
إلتزامات أخرى
سندات ثانوية

المجموع	إلتزامات أخرى
ريال عُمانى بالآلاف	ريال عُمانى بالآلاف
4.011	4.011
1.746.856	1.746.856
57.693	57.693
20.000	20.000
1.828.560	1.828.560

31 ديسمبر 2016

مستحق لبنوك
ودائع من العملاء
إلتزامات أخرى
سندات ثانوية

12.056	12.056
1.637.152	1.637.152
59.503	59.503
70.000	70.000
1.778.711	1.778.711

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

6 - إدارة رأس المال

إن أهداف البنك لإدارة رأس المال هي:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال التي يحددها المنظم وهو البنك المركزي العُماني.
- حماية قدرة البنك على المتابعة على أساس الإستمرارية بينما يقدم عائدات كافية للمساهمين.
- الإحتفاظ بقاعدة قوية من رأس المال لدعم تطوير أعماله.

إن الهدف الرئيسي لمتطلبات كفاية رأس المال الصادرة عن البنك المركزي العُماني هو المحافظة على مستوى كافٍ من رأس المال لمواجهة أية خسائر قد تنتج عن مخاطر في بيان المركز المالي للبنك وعلى وجه الخصوص مخاطر الإئتمان. إن إطار البنك المركزي العُماني لكفاية رأس المال ، والذي يستند إلى المخاطر ، متجانس مع المعايير الدولية لبنك التسويات الدولي بشأن ذلك.

يتطلب البنك المركزي العُماني من البنوك المسجلة في سلطنة عمان أن تحافظ على كفاية رأس المال بحد أدنى 12% بناء على توجيهات اتفاقية بازل 2 اعتباراً من ديسمبر 2010 فصاعداً. ويتطلب البنك المركزي العُماني من البنوك في سلطنة عمان بموجب بازل 3 الإحتفاظ بمخزون احتياطي لرأس المال بنسبة 0.625% الحد الأدنى لرأس المال البالغ 12% من 1 يناير 2014 إلى 1 يناير 2019. يجب الحفاظ على حد أدنى إضافي بنسبة 0.625% سنوياً بين 1 يناير 2017 و 1 يناير 2019.

2016	2017	
ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	
		رأس المال
252.935	2690.267	أسهم عادية مستوى 1
30.000	30.000	إضافات مستوى 1
282.935	290.267	إجمالي مستوى 1
38.687	32.756	مستوى 2
321.622	323.023	مجموع قاعدة رأس المال
		الأصول المرجحة بالمخاطر
1.852.546	1.885.048	مخاطر الإئتمان
2.975	30.713	مخاطر السوق
141.500	143.438	مخاطر التشغيل
1.997.021	2.059.199	مجموع الأصول ذات المخاطر
16.11%	15.69%	معدل كفاية رأس المال %

يتألف المستوى 1 لرأس المال من رأس المال المدفوع والإحتياطيات. ويتألف المستوى 2 لرأس المال من سندات ثانوية والمخصصات الجماعية المكونة لإنخفاض قيمة قروض على الجزء المنتج من القروض والسلف مقابل خسائر متكبدة ولكن غير محددة.

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

7 - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
37.782	39.299	نقدية بالصندوق
		أرصدة لدى البنك المركزي العُماني
		- حساب المقاصة
		- إيداعات
		- ودیعة رأس المال
166.699	112.563	
48.125	9.625	
500	500	
<u>253.106</u>	<u>161.987</u>	

- (1) لا يمكن سحب ودیعة رأس المال بدون موافقة البنك المركزي العُماني. تحقق ودیعة رأس المال فائدة بمعدل 1% (2016 - 1%) سنوياً.
- (2) خلال السنة متوسط رصيد الحد الأدنى المتوقع الإحتفاظ به لدى البنك المركزي العُماني كإحتياطيات قانونية بلغ 52.662 مليون ريال عماني (2016: 49.137 مليون ريال عماني).

8 - مستحق من بنوك

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
		عملة أجنبية:
		إيداعات سوق النقد
		حسابات جارية
16.659	93.747	
13.421	15.121	
<u>30.080</u>	<u>108.868</u>	

في 31 ديسمبر 2017 ، 81% من إيداعات البنك كانت لدى ثمانية بنوك مصنفة بين Aa3 إلى Baa3 و 19% من الإيداعات كانت لدى بنك الإسكان العُماني ش م ع م المملوك من الحكومة (2016 - 60% من إيداعات البنك كانت لدى بنك الإسكان العُماني ش م ع م المملوك من الحكومة).

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

9 - قروض وسلف

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
		قروض شركات
		قروض لأجل
654.920	710.437	سحب على المكشوف
143.753	146.469	كمبيالات مخصومة
87.278	74.965	التمويل الإسلامي
33.320	50.119	
919.271	981.990	
		قروض شخصية
		قروض إستهلاكية
451.424	431.166	قروض إسكانية
235.171	249.475	سحب على المكشوف
1.807	755	بطاقات اعتماد
4.657	8.052	التمويل الإسلامي
32.714	33.034	
725.591	722.482	
1.644.862	1.704.472	إجمالي القروض والسلف
(50.063)	(50.459)	ناقصاً: مخصص إنخفاض قيمة قروض والفوائد التعاقدية غير المدرجة (أنظر إيضاح (أ) أدناه)
1.594.799	1.654.013	صافي القروض والسلف

9 - قروض وسلف (تابع)

(أ) إنخفاض قيمة خسائر الإنتمان

فيما يلي الحركة في مخصص الإنخفاض في قيمة قروض:

			2017
الإجمالي	فوائد تعاقدية غير مدرجة	مخصص إنخفاض قيمة قروض	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
50.063	6.275	43.788	في 1 يناير
11.575	3.299	8.276	مكون خلال السنة
(3.047)	(705)	(2.342)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(8.132)	(1.557)	(6.575)	مبالغ محررة/مستردة خلال السنة
<u>50.459</u>	<u>7.312</u>	<u>43.147</u>	في 31 ديسمبر
			2016
44.813	7.381	37.432	في 1 يناير
17.327	2.943	14.384	محمل خلال السنة
(5.372)	(2.956)	(2.416)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(6.705)	(1.093)	(5.612)	مبالغ محررة/مستردة خلال السنة
<u>50.063</u>	<u>6.275</u>	<u>43.788</u>	في 31 ديسمبر

في 31 ديسمبر 2017، تم تكوين مبلغ 21.216.990 ريال عُماني (2016 - 22.964.562 ريال عُماني)، من إجمالي مخصصات إنخفاض قيمة قروض، على أساس المحفظة مقابل الخسائر التي تم تكبدها ويتم تحديدها على الجزء المنتظم من القروض والسلف.

في 31 ديسمبر 2017، بلغت أرصدة القروض والسلف التي تم تعليق الفوائد التعاقدية عليها أو التي يستحق 50.272.537 ريال عُماني (31 ديسمبر 2016 - 47.937.954 ريال عُماني).

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

9 - قروض وسلف (تابع)

(ب) التمويل الإسلامي

تتضمن القروض والسلف أعلاه عقود التمويل الإسلامي التالية:

			2017
المجموع	شركات	أفراد	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
47.235	22.384	24.851	مشاركة
12.800	8.142	4.658	مراوحة
16.935	13.410	3.525	إجارة منتهية بالتمليك
6.183	6.183	-	وكالة
83.153	50.119	33.034	في 31 ديسمبر
			2016
39.918	15.160	24.758	مشاركة
16.655	12.428	4.227	مراوحة
9.461	5.732	3.729	إجارة منتهية بالتمليك
66.034	33.320	32.714	في 31 ديسمبر

9- قروض وسلف (تابع)

(ج) تركيز القروض والسلف

تم منح كافة القروض والسلف لعملاء في سلطنة عُمان. تركيز إجمالي القروض والسلف حسب القطاع الإقتصادي هو كما يلي:

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
725.591	722.482	قروض شخصية
299.485	280.754	إنشاءات
112.047	114.990	تصنيع
110.621	127.172	تعيين ومحاجر
77.860	89.845	خدمات
54.744	50.448	تجارة وارادات
52.528	76.472	نقل
49.112	51.827	كهرباء ومياه وغاز
46.089	51.786	تجارة جملة وتجزئة
35.173	55.401	مؤسسات مالية
4.998	5.492	زراعة وخدمات مصاحبة
663	1.066	تجارة التصدير
-	1.305	حكومية
75.951	75.432	أخرى
1.644.862	1.704.472	

من المذكور أعلاه ، تبلغ القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة 706.079.194 ريال عُماني (2016) – 673.931.694 ريال عُماني) والقروض التي تحمل معدلات فائدة ثابتة مبلغ 915.239.806 ريال عُماني (2016 – 904.896.306 ريال عُماني) وعقود التمويل الإسلامي بمبلغ 83.152.563 ريال عُماني (2016: 66.034.051 ريال عُماني).

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

10 - إستثمارات أوراق مالية

القيمة الدفترية 2017 ريال عُماني بالآلاف	القيمة الدفترية 2016 ريال عُماني بالآلاف	القيمة الدفترية 2017 ريال عُماني بالآلاف	القيمة الدفترية 2016 ريال عُماني بالآلاف
18.915	16.536	14.990	13.100
877	848	887	858
19.792	17.384	15.877	13.958
378	440	440	431
325	131	325	131
703	571	765	562
95	75	95	54
95	75	95	54
55.633	55.633	85.847	85.847
40.290	40.290	38.000	38.000
95.923	95.923	123.847	123.847
116.513	113.935	140.584	138.421

متاحة للبيع

- مدرجة

- غير مدرجة

مصنفة بالقيمة العادلة من خلال

الأرباح أو الخسائر

- مدرجة

- غير مدرجة

محتفظ بها للمتاجرة

- مدرجة

محتفظ بها حتى الإستحقاق

سندات تنمية حكومة سلطنة عُمان وصكوك

سندات خزينة

إجمالي إستثمارات الأوراق المالية

راجع إيضاح 38 حول بيان استحقاق الأوراق المالية الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

10 - إستثمارات أوراق مالية (تابع)

يعرض الجدول التالي الأوراق المالية الإستثمارية للبنك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الحركة في الأوراق المالية الإستثمارية:

تغيرات في القيمة العادلة مسجلة في بيان الأرباح والخسائر		تغيرات في القيمة العادلة مسجلة في حقوق المساهمين		في 1 يناير 2017		متاحة للبيع مدرجة - مستوى 1 غير مدرجة - مستوى 3 مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مدرجة - مستوى 1 غير مدرجة - مستوى 3 محتفظ بها للمتاجرة مدرجة - مستوى 1 إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
في 31 ديسمبر 2017	في 31 ديسمبر 2017	إستبعادات (بيع وإسترداد)	إضافات	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
13.100	(1.773)	(728)	17.027	16.536	848	
858	-	-	10	848		
431	-	-	(449)	440	440	
131	-	-	-	131	131	
54	-	(3)	-	-	57	
123.847	-	-	(326.560)	354.484	95.923	
138.421	(1.773)	(731)	(344.971)	371.961	113.935	في 31 ديسمبر 2017

10 - إستثمارات أوراق مالية (تابع)

يتم تسجيل الإستثمارات المتاحة للبيع بمبلغ 833.751 ريال عماني (2016: 833.751 ريال عماني) بالتكلفة. ترى الإدارة بأنه لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به لهذه الإستثمارات غير المدرجة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2017، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياسات القيمة العادلة، ولم يتم إجراء تحويلات إلى أو من المستوى 3 من قياسات القيمة العادلة.

تتضمن الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق ، سندات صادرة من حكومة سلطنة عُمان بمبلغ 85.845.938 ألف ريال عماني (2016- 55.632.542 ريال عماني). السندات منقذة بالريال العماني وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح بين 3.00% و 5.75% (2016- 2.75% و 5.5%) سنوياً. كما تتضمن الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق أدونات خزينة وسندات صكوك صادرة من حكومة سلطنة عمان بمبلغ 38.000.000 ريال عماني (2016 : 40.290.000 ريال عماني) و مبلغ 636.000 ريال عماني (2016: 636.000 ريال عماني) على التوالي. أدونات الخزينة منقذة بالريال العماني وتحمل معدلات عائد يتراوح بين 0.75% إلى 1% (2016 : يتراوح بين 0.46% إلى 0.86%). بيان إستحقاق الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق ، بناء على الإستحقاق المتبقي من تاريخ التقرير ، هو كالتالي:

2016 ريال عُماني بالآلاف	2017 ريال عُماني بالآلاف	
40.290	38.000	أدونات خزينة حتى 3 أشهر
49.684	35.151	سندات حكومية 1 إلى 5 سنوات
5.313	50.060	أكثر من 5 سنوات
636	636	سندات صكوك بين سنة إلى 5 سنوات
95.923	123.847	

11 - أصول أخرى

24.133	25.021	مديونيات العملاء مقابل القبولات
6.634	3.722	رسوم مستحقة القبض
6.155	8.657	فوائد مستحقة القبض
2.118	1.849	مدفوعات مقدماً
166	321	القيمة العادلة الموجبة للأدوات المشتقة (إيضاح 36)
6.195	6.710	أخرى
45.401	46.280	

12 - ممتلكات ومعدات

الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ريال عُماني بالآلاف	سيارات ريال عُماني بالآلاف	معدات وأثاث وتركيبات ريال عُماني بالآلاف	معدات حاسب آلي ريال عُماني بالآلاف	أرض ومباني ريال عُماني بالآلاف	
						2017 التكلفة
54.687	1.341	656	11.406	19.713	21.571	في 1 يناير 2017
4.460	258	11	2.941	1.250	-	إضافات
-	(607)	-	61	546	-	تحويلات
(42)	-	-	(39)	(3)	-	إستبعادات
59.105	992	667	14.369	21.506	21.571	في 31 ديسمبر 2017
						الإستهلاك
26.036	-	404	8.580	14.889	2.163	في 1 يناير 2017
3.680	-	75	1.146	1.869	590	محمل للسنة
(41)	-	-	(39)	(2)	-	متعلق بإستبعادات
29.675	-	479	9.687	16.756	2.753	في 31 ديسمبر 2017
29.430	992	188	4.682	4.750	18.818	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2017
						2016 التكلفة
51.392	440	632	10.620	18.129	21.571	في 1 يناير 2016
4.070	918	84	1.284	1.784	-	إضافات
-	(17)	-	-	17	-	تحويلات
(775)	-	(60)	(498)	(217)	-	إستبعادات
54.687	1.341	656	11.406	19.713	21.571	في 31 ديسمبر 2016
						الإستهلاك
22.828	-	380	7.887	12.988	1.573	في 1 يناير 2016
3.810	-	84	1.133	2.003	590	محمل للسنة
(602)	-	(60)	(440)	(102)	-	متعلق بإستبعادات
26.036	-	404	8.580	14.889	2.163	في 31 ديسمبر 2016
28.651	1.341	252	2.826	4.824	19.408	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2016

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

13 - مستحق لبنوك

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
6.281	4.011	حسابات جارية
5.775	-	قبولات سوق المال
<u>12.056</u>	<u>4.011</u>	

14 - ودائع من عملاء

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
763.794	738.813	ودائع لأجل
632.283	736.032	حسابات تحت الطلب
241.075	272.011	حسابات توفير
<u>1.637.152</u>	<u>1.746.856</u>	

فيما يلي تركيز ودائع العملاء حسب القطاع الحكومي والقطاع الخاص:

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
1.248.389	1.351.964	قطاع خاص
388.763	394.892	قطاع حكومي
<u>1.637.152</u>	<u>1.746.856</u>	

ودائع عملاء الخدمات المصرفية الإسلامية

تتضمن ودائع العملاء المذكورة أعلاه ، ودائع عملاء الخدمات المصرفية الإسلامية التالية:

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
58.162	72.008	قبولات الوكالة
6.814	14.679	حسابات جارية - قرض
2.486	3.218	حسابات المضاربة
<u>67.462</u>	<u>89.905</u>	

15 - إلتزامات أخرى

2016 ريال عُماني بالآلاف	2017 ريال عُماني بالآلاف	
24.133	25.021	إلتزامات مقابل قبولات
18.390	17.901	فوائد مستحقة الدفع
8.096	8.610	مصرفات مستحقة ودائنيات أخرى
5.247	3.364	كفالات وشيكات مصدقة
1.429	1.158	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 16)
1.309	1.349	فوائد وعمولات مستلمة مقدماً
756	-	مزايا التقاعد المبكر
143	290	القيمة العادلة السالبة للأدوات المشتقة (إيضاح 36)
59.503	57.693	

16 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

2016 ريال عُماني بالآلاف	2017 ريال عُماني بالآلاف	
2.297	1.429	في 1 يناير
351	225	محمل للسنة
(1.219)	(495)	مدفوعات لموظفين خلال السنة
1.429	1.158	في 31 ديسمبر

17 - سندات ثانوية

من أجل تعزيز كفاية رأس المال والوفاء بمتطلبات التمويل ، قام البنك بزيادة رأس المال عن طريق سندات ثانوية وقروض.

2016 ريال عُماني بالآلاف	2017 ريال عُماني بالآلاف	
50.000	-	سندات ثانوية (1)
20.000	20.000	قروض ثانوية (2)
70.000	20.000	

(1) سندات ثانوية

أصدر البنك في أبريل 2012 من خلال إكتتاب خاص سندات غير قابلة للتحويل غير مضمونة ثانوية بمبلغ 50 مليون ريال عماني (50.000.000 وحدة قيمة كل منها 1 ريال عماني) لمدة خمس سنوات وشهر واحد. إستحققت السندات في شهر مايو 2017.

(2) قروض ثانوية

حصل البنك في نوفمبر 2016 على قروض ثانوية بمبلغ 20 مليون ريال عماني ، وهو ما يتماشى مع متطلبات بازل 3 الأساس 2 لرأس المال ، لمدة خمس سنوات وستة أشهر. تحمل القروض معدل فائدة ثابت قدره 5.5% سنوياً وتندفع نصف سنوياً مع دفع أصل المبلغ عند الإستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

18 - ضرائب

2016 ريال عُماني بالآلاف	2017 ريال عُماني بالآلاف	
		بيان الدخل الشامل
3.908	4.725	السنة الحالية
256	120	السنوات السابقة
(256)	71	ضرائب مؤجلة
<u>3.908</u>	<u>4.916</u>	
		مبين في بيان الدخل الشامل كالتالي:
2.561	4.916	ضريبة على ربح السنة من العمليات المستمرة
1.347	-	ضريبة على ربح السنة من العمليات المتوقفة (إيضاح 32)
<u>3.908</u>	<u>4.916</u>	
		بيان المركز المالي
4.140	4.798	السنة الحالية
22	93	إلتزام ضريبي مؤجل
<u>4.162</u>	<u>4.891</u>	
		إلتزام ضريبي مؤجل
278	22	في 1 يناير
(256)	71	الحركة للسنة
<u>22</u>	<u>93</u>	في 31 ديسمبر

البنك خاضع لضريبة الدخل وفقاً لقوانين الضريبة بسلطنة عُمان. معدل الضريبة المطبق على البنك هو 15% (2016: 12%). من أجل تحديد مصروف الضريبة للعام، تمت تسوية الربح المحاسبي للعام لأغراض الضريبة. تتضمن التسويات لأغراض الضريبة بنود تتعلق بكل من الإيرادات والمصروفات. بعد إدخال تلك التسويات، يقدر متوسط المعدل الضريبي الفعلي بنسبة 15.02% (2016 - 13.66%). تم إدراج الإلتزام الضريبي المؤجل بواقع المعدل الفعلي وقدره 15% (2016 - 12%).

18 - ضرائب (تابع)

التسوية بين الربح قبل الضريبة ومصروف الضريبة مبينة فيما يلي:

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
28.434	31.463	الربح قبل الضريبة
3.408	4.719	الضريبة حسب المعدل المطبق 15% (2016 - 12%)
(256)	74	الأثر الضريبي للفروق المؤقتة
1.012	(68)	الأثر الضريبي للدخل غير الخاضع للضريبة والمصروفات غير القابلة للخصم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة
-	120	القابلة للخصم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة للسنة السابقة
(256)	71	يضاف: إلتزام ضريبي مؤجل مكوّن خلال السنة
3.908	4.916	مصروف الضريبة للسنة

موقف الربوط الضريبية

تم الإنتهاء من الربوط الضريبية حتى عام 2013. لم يتم الإنتهاء من الربوط عن الأعوام من 2014 إلى 2016 من قبل السلطات الضريبية. ترى الإدارة أن البنك لن يتكبد إلتزامات مستقبلية حال الإنتهاء من الربوط الضريبية المتعلقة مقارنة مع المخصص القائم الذي تم تكوينه.

19 - رأس المال

رأس المال المصرح به هو 200.000.000 ريال عماني ويتكون رأس المال المصدر من 1.346.200.000 سهم مدفوعة بالكامل بقيمة كل منها 0.100 ريال عماني (2016: 1.270.000.000 سهم مدفوعة بالكامل بقيمة كل منها 0.100 ريال عماني). تم خلال سنة 2017 زيادة رأس مال البنك المدفوع بمقدار 7.62 مليون ريال عماني من خلال إصدار أسهم مجانية إلى المساهمين الحاليين بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد.

تم تخصيص مبلغ وقدره 14 مليون ريال عماني كرأس مال للخدمات المصرفية الإسلامية للبنك (2016: 14 مليون ريال عماني).

كان مساهمو البنك في تاريخ التقرير كالتالي:

2016	2017	نسبة المساهمة %	بلد التأسيس	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف			
64.758	68.643	50.99	سلطنة عُمان	الشركة العُمانية العالمية للتنمية والإستثمار ش.م.ع.ع
62.230	65.964	49.00	الأردن	البنك العربي ش.م.ع
12	13	0.01	سلطنة عُمان	الشركة العمانية للإستثمارات العقارية والخدمات ش م ع م (سابقاً الشركة العُمانية لخدمات الإستثمار ش.م.ع.م)
127.000	134.620			

- 20 - **إحتياطي قانوني**
طبقاً للمادة 106 من قانون الشركات التجارية لعام 1974، على البنك تحويل نسبة 10% من أرباحه بعد خصم الضرائب عن السنة إلى حساب إحتياطي قانوني إلى أن يبلغ الرصيد المتراكم للإحتياطي على الأقل ما يساوي ثلث رأسمال البنك المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.
- 21 - **إحتياطي عام**
لقد وضع البنك سياسة لتجنيد جزءاً من صافي أرباح السنة إلى "إحتياطي عام" من أجل مواجهة أية حالات طارئة غير متوقعة. تم في سنة 2016 تحويل مبلغ وقدره 1 مليون ريال عماني من الإحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة من أجل تكوين مخصص خاص كما هو مطلوب من قبل البنك المركزي العماني. لم يتم إجراء أي تحويل من / إلى الإحتياطي العام خلال سنة 2017.
- 22 - **إحتياطي دين ثانوي**
تم تكوين احتياطي دين ثانوي عن طريق تحويل 20% من السندات الثانوية من الربح بعد الضريبة للسنة. يتطلب البنك المركزي العماني بأن يتم تكوين احتياطي جانباً سنوياً للدين الثانوي والقروض التي من المقرر أن تستحق خلال خمس سنوات (راجع إيضاح 17). إن الإحتياطي قابل للتحويل إلى الأرباح المحتجزة عند إستحقاق السندات الثانوية والقروض. خلال السنة إستحققت سندات ثانوية بمقدار 50 مليون ريال عماني في شهر مايو 2017 وبالتالي تم تحويل إحتياطي بمقدار 50 مليون ريال عماني إلى الأرباح المحتفظة.
- 23 - **إحتياطي خاص**
قام البنك خلال سنة 2015 ببيع مبانيه الرئيسية القديمة في روي حيث انتقلت عمليات المكتب الرئيسي إلى المقر الجديد في الغبرة. تم تخصيص الربح من بيع المباني وقدره 2.4 مليون ريال عماني كإحتياطي خاص الذي يتطلب موافقة مسبقة من البنك المركزي العماني على أي توزيع.
- في 20 يونيو 2017، أصدر البنك المركزي العماني تعميماً يتعلق بمتطلبات الإحتياطي للحسابات المعاد هيكلتها. وفقاً للتعميم، يجب احتساب احتياطي بنسبة 10% لجميع الحسابات المعاد هيكلتها. وفقاً لذلك، قام البنك بتحويل مبلغ وقدره 360.489 ريال عماني (2016: صفر ريال عماني) من الأرباح المحتجزة إلى الإحتياطي الخاص.
- 24 - **الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1**
في 29 ديسمبر 2017، أصدر البنك أوراق رأسمالية مستديمة الشريحة رقم 1 بقيمة 30 مليون ريال عماني (30,000,000 وحدة بقيمة 1 ريال عماني لكل وحدة من خلال الإيداع الخاص). إن الأوراق المالية مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وهي قابلة للتحويل من خلال التداول. تحمل الأوراق المالية سعر فائدة كوبون ثابت بنسبة 7.75% سنوياً تستحق الدفع نصف سنوياً متأخرة وتعامل كخصم من حقوق المساهمين. إن الفائدة غير تراكمية وتستحق الدفع بناءً على تقدير البنك. تشكل الأوراق المالية جزءاً من الشريحة الأولى من رأس مال البنك وتتوافق مع أنظمة بازل 3- ولوائح البنك المركزي العماني.
- تشكل أوراق الشريحة رقم 1 التزامات مباشرة وغير مشروطة، وثانوية وغير مضمونة مساندة للبنك ويتم تصنيفها ضمن حقوق المساهمين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - التصنيف. ليس لأوراق الشريحة رقم 1 تاريخ استحقاق ثابت أو نهائي. يمكن أن تسترد من قبل البنك بناءً على تقديره بتاريخ 29 يناير 2021 ("تاريخ الإستدعاء الأول") أو في أي تاريخ لاحق لسداد الفائدة خاضعاً للموافقة المسبقة من الهيئة التنظيمية.
- 25 - **توزيعات أرباح مقترحة ومدفوعة**
إقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع 0.011 ريال عماني للسهم مجموعها 14.81 مليون ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2016: توزيعات أرباح مجانية بواقع 0.006 ريال عماني للسهم مجموعها 7.62 مليون ريال عماني). سيتم تقديم مشروع قرار للموافقة على توزيعات الأرباح من قبل المساهمين في الجمعية العامة العادية السنوية.
- تم خلال السنة دفع توزيعات أرباح مجانية بواقع 0.006 ريال عماني للسهم الواحد مجموعها 7.620 مليون ريال عماني حيث وافق عليها المساهمون في إجتماع الجمعية العامة السنوي المنعقد في 28 مارس 2017.

بنك عُمان العربي ش.م.ع.م
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

26 - إيرادات فوائد

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
75.524	84.320	قروض وسلف
1.408	2.211	سندات تنمية حكومة سلطنة عُمان وصكوك
427	540	أذونات خزينة
304	1.044	إيداعات لدى بنوك وأسواق نقد أخرى
77.663	88.115	

27 - مصروفات فوائد

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
18.387	23.522	ودائع لأجل
3.861	2.087	سندات ثانوية
1.373	1.826	حسابات تحت الطلب
2.854	2.801	إقتراضات بنكية
1.290	2.280	حسابات توفير
27.765	32.516	

28 - صافي إيرادات الرسوم والعمولات

17.966	15.331	إيرادات الرسوم والعمولات
(1.573)	(938)	مصروفات الرسوم والعمولات
16.393	14.393	

29 - صافي إيرادات الإستثمار

21	(3)	تغيرات القيمة العادلة
(940)	495	أرباح (خسارة) بيع إستثمارات
654	648	إيرادات توزيعات أرباح
(265)	1.140	

30 - إيرادات تشغيل أخرى

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
5.335	5.763	إيرادات صرف عملة أجنبية
649	843	إيرادات أخرى
5.984	6.606	

31 - مصروفات تشغيل

2016	2017	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
28.671	27.190	تكاليف العاملين (أنظر أدناه)
12.239	14.399	مصروفات تشغيل أخرى
3.752	3.680	إستهلاك من العمليات المستمرة
130	134	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
44.792	45.403	
19.392	18.366	تفاصيل تكاليف العاملين كالتالي:
4.103	3.912	رواتب
1.971	1.898	بدلات
299	225	تكاليف التأمينات الإجتماعية
756	-	مكافآت نهاية الخدمة المتعلقة بالعمليات المستمرة
2.150	2.789	مزاي التقاعد المبكر
		تكاليف أخرى
28.671	27.190	

32 - الربح من بيع العمليات المتوقفة

خلال سنة 2016، وقع البنك مذكرة تفاهم مع الشركة الأم، سويسرا البنك العربي وصندوق الاستثمار العماني لبيع الأنشطة المصرفية الاستثمارية، والتي هي تحت مجموعة إدارة الاستثمار الخاصة بالبنك التابع (IMG). قرر مجلس إدارة البنك التابع أن IMG هي أعمال غير اساسية للبنك وبيعها من شأنها أن تسمح للبنك التركيز على أعماله الأساسية. يتضمن البيع جميع النظم القائمة، والموارد البشرية والتراخيص وموجودات ومطلوبات IMG. تمت الموافقة على البيع من قبل مساهمي البنك في الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 2017.

تم تأسيس الشركة الجديدة، Ubhar كابيتال ش م ع م، من قبل OMINVEST، وسويسرا البنك العربي وصندوق الاستثمار العماني. تم التوقيع على اتفاقية شراء وبيع الأعمال بين البنك و Ubhar كابيتال. وقد تم الانتهاء من بيع اعمال IMG في 31 ديسمبر 2016 مقابل عوض قدره 12 مليون ريال عماني وصافي الربح من البيع بمقدار 11.1 مليون ريال عماني تم تسجيلها. كما في 31 ديسمبر 2016، تم تصنيف IMG كعمليات متوقفة وتم بيع الأصول التالية إلى Ubhar كابيتال ش م ع م، والالتزامات المتعلقة بالعمليات المتوقفة وقدرها 514 ألف ريال عماني تم سدادها من قبل البنك.

32- الربح من بيع العمليات المتوقفة (تابع)

	1. الممتلكات والمعدات المباعة بلغت 170 ألف ريال عماني؛ و
	2. الإستثمار في FSGF بلغ 210 ألف ريال عماني.
	إن نتائج IMG للسنة يتم عرضها فيما يلي:
2016	صافي إيرادات وساطة وإستثمارات أخرى
ألف ر ع	مصروفات
1.822	رواتب وتكاليف متعلقة
(1.241)	مصروفات عامة وإدارية
(400)	إستهلاك معدات
(58)	إجمالي المصروفات
(1.699)	الربح قبل الضرائب للسنة من العمليات المتوقفة
123	أرباح بيع
11.106	مصروف ضريبة الدخل (متضمنة ضريبة على أرباح بيع)
11.229	أرباح بعد الضرائب للسنة من العمليات المتوقفة
(1.347)	إن IMG هو جزء من البنك وليس كيان خاضع للضريبة. إن الضرائب وفقاً لقانون ضريبة الدخل في سلطنة عُمان يتم تسجيلها في
9.882	السجلات المحاسبية للبنك.

إن صافي التدفقات النقدية المتكبدة من العمليات المتوقفة هي كالتالي:

2016	التشغيل
ألف ر ع	الإستثمار
(572)	
380	
(192)	عائد السهم من ربح السنة من العمليات المتوقفة
	العائد الأساسي والمخفف (ر ع)
0.080	

33 - العائد للسهم الواحد

يتم احتساب العائد للسهم الواحد الأساسية على أساس ربح السنة المنسوب إلى المساهمين العاديين كما يلي:

2016	2017	
24.526	26.547	ربح السنة (ريال عُماني بالآلاف)
(34)	-	ناقصاً: مصروفات إصدار أوراق رأسمالية مستديمة الشريحة رقم 1 (ريال عُماني بالآلاف)
-	(2.325)	ناقصاً: فوائد موزعة للأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
		ربح الفترة المنسوب إلى مساهمي البنك بعد مصروفات إصدار أوراق رأسمالية
24.492	24.222	مستديمة الشريحة رقم 1
125.799.454	125.799.454	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال السنة
0.019	0.019	العائد الأساسي للسهم الواحد (ريال عُماني)

العائد الأساسي للسهم هو ربح الفترة مقسم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة. لم يتم عرض الربح المخفض للسهم لعدم إصدار البنك لأدوات قد يكون لها تأثير على نصيب السهم في الأرباح عند تحويلها.

خلال سنة 2016، أصدر البنك توزيعات أرباح مجانية بلغت قيمتها 7.62 مليون ريال عماني وبسعر 0.100 ريال عماني للسهم الواحد. وبما أن الإصدار كان دون أي عوض مقابل، فإن عدد الأسهم العادية غير المدفوعة قبل الحدث يتم تعديله للتغير النسبي في عدد الأسهم العادية غير المدفوعة كما لو أن الحدث قد وقع في بداية فترة العرض المبكرة.

34 - معاملات مع أطراف ذات علاقة

إتفاقية خدمات إدارة مع مساهم

أبرم البنك إتفاقية إدارة مع البنك العربي ش.م.ع.م - الأردن ، وهو مساهم. بلغت أتعاب الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بمقتضى الإتفاقية 79.641 ريال عماني (2016- 73.578 ريال عماني).

بيع مجموعة إدارة الإستثمار

باع البنك خلال سنة 2016 أنشطة إستثماراته المصرفية إلى Ubhar كابيتال ش م ع م، وهي مملوكة من OMINVEST، وسويسرا البنك العربي وصندوق الاستثمار العماني. التفاصيل مبينة في الإيضاح 32.

معاملات مع أطراف ذات علاقة أخرى

في سياق الأعمال الإعتيادية ، يجري البنك معاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته ومساهمييه و/أو شركات يستطيعوا ممارسة نفوذ مؤثر بها. بلغ إجمالي قيمة الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي:

مساهمون			2017
رئيسيون	آخرون	الإجمالي	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
11.500	56.007	67.507	قروض وسلف
619	22.566	23.185	ودائع عملاء
35.725	-	35.725	مستحق من بنوك
1.538	-	1.538	مستحق لبنوك
48.125	-	48.125	تسهيلات إئتمانية سارية المفعول
153.179	16.090	155.576	خطابات إعتماذ وضمانات وقبولات

34 - معاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)

معاملات مع أطراف ذات علاقة أخرى (تابع)

			2016
الإجمالي	آخرون	مساهمون	
ريال عُماني	ريال عُماني	رئيسيون	
بالآلاف	بالآلاف	ريال عُماني	
58.060	54.060	4.000	قروض وسلف
13.625	12.273	1.352	ودائع عملاء
440	440	-	إستثمار
14.739	-	14.739	مستحق الى عملاء الإستثمار
3.615	-	3.615	مستحق من عملاء الإستثمار
48.125	-	48.125	مستحق من بنوك
196.858	4.129	192.729	مستحق لبنوك

حركة القروض والسلف المقدمة إلى أطراف ذات علاقة:

2016	2017	
ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	
66.449	58.060	في 1 يناير
234.737	258.055	مصرف خلال السنة
(243.126)	(248.608)	المسدد خلال السنة
58.060	67.507	في 31 ديسمبر

لم يتم تحديد أي من القروض والسلف الممنوحة للأطراف ذات العلاقة على أنها تم إنخفاض قيمتها ولم يتم إدراج أي مخصص لإنخفاض القيمة (2016- لم يتم تحديد أو إدراج).

34 - معاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)

يتضمن بيان الأرباح والخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى المبالغ التالية المتعلقة بمعاملات مع أطراف ذات علاقة:

		مساهمون		
		رئيسيون	آخرون	31 ديسمبر 2017
		ريال عُماني	ريال عُماني	
		بالآلاف	بالآلاف	
	الإجمالي			
	ريال عُماني			
	بالآلاف			
	3.334	2.397	937	إيرادات فوائد وعمولة
	713	152	561	مصرفات فوائد
				31 ديسمبر 2016
	2.370	1.610	760	إيرادات فوائد وعمولة
	585	7	578	مصرفات فوائد

تعويضات للإدارة العليا

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مبينة بالإيضاح 29. كانت مكافآت الموظفين الآخرين وموظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة كالتالي:

		2017	2016	
		ريال عُماني	ريال عُماني	
		بالآلاف	بالآلاف	
		1.261	1.086	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
		174	33	مكافآت نهاية الخدمة
		1.435	1.119	

35 - النقد وما يماثل النقد

253.106	161.987	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني (إيضاح 7)
30.080	108.868	مستحق من بنوك (إيضاح 8)
(12.056)	(4.011)	ناقصاً: مستحق لبنوك (إيضاح 13)
(500)	(500)	ودائع مقيدة مدرجة ضمن الأرصدة لدى البنك المركزي العُماني
270.630	266.344	

36 - الأدوات المالية المشتقة

بتاريخ التقرير ، كانت هناك عقود آجلة لصرف عملات أجنبية نيابة عن عملاء جميعها تستحق خلال عام واحد تم الإرتباط بها نيابة عن عملاء لبيع وشراء عملات أجنبية. تم إدراج هذه الأدوات المالية بأسعار أسواق الأوراق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات مطابقة. يمكن تلخيص هذه القيم العادلة والمبالغ المتعاقد عليها الإعتبارية كما يلي:

من 3 إلى شهر 12	خلال 3 اشهر	القيمة الاعتبارية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
ريال عُماني بالالاف	ريال عُماني بالالاف	ريال عُماني بالالاف	ريال عُماني بالالاف (إيضاح 15)	ريال عُماني بالالاف (إيضاح 11)	
					31 ديسمبر 2017
7.444	26.104	33.548	-	321	عقود شراء
(7.431)	(26.085)	(33.516)	(290)	-	عقود بيع
13	19	32	(290)	321	
					31 ديسمبر 2016
6.006	7.193	13.199	-	166	عقود شراء
(6.000)	(7.176)	(13.176)	(143)	-	عقود بيع
7	17	23	(143)	166	

الأدوات المالية المشتقة يتم تقييمها بالقيمة العادلة حسب المستوى 2.

37 - إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) إعتماادات مستندية وضمادات

إن البنك طرف في أدوات مالية مصنفة خارج بيان المركز المالي تعرضه في سياق أعماله الإعتيادية لمخاطر الإئتمان لمقابلة إحتياجات التمويل لعملائه. وتتضمن تلك الأدوات المالية إعتماادات مستندية قائمة وكفالات مالية لأطراف ثالثة وإرتباطات لتقديم الإئتمان وكفالات.

إن تعرض البنك لمخاطر الإئتمان في حالة عدم إلتزام الطرف الآخر بتلك الأدوات المالية يتمثل بقيمة العقد أو المبلغ الإفتراضي للأداة. إلا أنه وبصورة عامة تكون مخاطر الإئتمان على تلك المعاملات أقل من قيمة العقد أو المبلغ الإفتراضي. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن إلغاء بعض الإرتباطات لتمديد الإئتمان في أي وقت حسب رأي البنك.

إن المخاطر الموجودة هي في الأساس نفس مخاطر الإئتمان الموجودة في منح تسهيلات القروض وبالتالي فإن تلك المعاملات تخضع لنفس نظام الإئتمان وإدارة محافظ القروض ومتطلبات الضمان من العملاء الذي يتقدمون بطلب القروض والسلف.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

37 - إلتزامات عرضية وإرتباطات (تابع)

(أ) إعمادات مستندية وضمادات (تابع)

كانت قيمة العقد القائمة أو المبالغ الإعتبارية لتلك الأدوات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2016	2017	
ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	
197.931	262.250	إعمادات مستندية
482.070	481.340	ضمادات
141.638	153.858	ضمادات مالية
<u>821.639</u>	<u>897.448</u>	

بلغت الإعمادات المستندية والضمادات المغطاة بكفالة بنوك أخرى 557.458.987 ريال عُماني (2016 - 510.559.661 ريال عُماني).

تشمل الإعمادات المستندية والضمادات مبلغ وقدره 311.868 ريال عُماني (2016- 467.951 ريال عُماني) عائد لقروض غير ملتزمة.

تركيز الإعمادات المستندية والضمادات والكفالات حسب القطاع الإقتصادي كما يلي:

2016	2017	
ريال عُماني	ريال عُماني	
بالآلاف	بالآلاف	
287.085	322.321	إنشاءات
235.761	236.007	منافع
152.983	235.188	تجارة تصدير
70.014	45.064	حكومة
40.319	25.303	تجارة إستيراد
17.801	16.046	نقل
10.670	11.711	تجارة جملة وتجزئة
4.462	2.823	خدمات
2.544	2.929	تصنيع
-	56	تعيين وتحجير
<u>821.639</u>	<u>897.448</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

37 - إلتزامات عرضية وإرتباطات (تابع)

(ب) إرتباطات رأسمالية
بتاريخ التقرير ، بلغت الإرتباطات الرأسمالية القائمة فيما يتعلق بشراء ممتلكات ومعدات
4.645.780 ريال عُماني (2016 - 1.944.717 ريال عُماني).

(ج) إرتباطات قروض غير مسحوبة
بتاريخ التقرير ، بلغت إرتباطات القروض غير المسحوبة القائمة 62.767.000 ريال عُماني (2016 -
97.975.000 ريال عُماني). كل إلتزام قرض غير مسحوب يتم تضمينه في نطاق الوقت الذي
يحتوي على أقرب موعد يمكن سحبه.

الإلتزامات الموضحة في (ب) و (ج) أعلاه متوقع بلورتها خلال الفترات التالية:

الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	أكثر من خمسة أعوام ريال عُماني بالآلاف	من عام إلى خمسة أعوام ريال عُماني بالآلاف	حتى عام واحد ريال عُماني بالآلاف	
				2017
4.645	-	-	4.645	إلتزامات رأسمالية
62.767	-	62.767	-	إلتزامات قروض غير مسحوبة
				2016
1.945	-	-	1.945	إلتزامات رأسمالية
97.975	-	97.975	-	إلتزامات قروض غير مسحوبة

(د) المطالبات القانونية
التقاضي أمر شائع في القطاع المصرفي نظراً لطبيعة أعماله. يوجد لدى البنك بروتوكول ثابت للتعامل
مع مثل هذه المطالبات القانونية. بمجرد الحصول على المشورة المهنية ، وتم تقدير قيمة الأضرار
بصورة معقولة ، يقوم البنك بإجراء التعديلات لإحتساب مطالبات الأضرار التي يجوز أن تكون لها
تأثير معاكس على مركزه المالي. كما في نهاية السنة ، يوجد لدى البنك بعض مطالبات قانونية لم يتم
حلها والتي لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

38 - إستحقاق الأصول والإلتزامات

وضع البنك سياسات لإدارة مخاطر السيولة الناشئة عن عدم تطابق الإستحقاق النهائي للأصول والإلتزامات في بيان المركز المالي كما تم شرحه بالإيضاح رقم 5-2-4. يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية مستحقة القبض للبنك ومستحقة الدفع عليه ضمن الأصول والإلتزامات المشتقة وغير المشتقة حسب فترات الإستحقاق المتبقية المقدرة بتاريخ التقرير.

الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	أكثر من خمس سنوات ريال عُماني بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات ريال عُماني بالآلاف	إجمالي فرعي ريال عُماني بالآلاف	تحت الطلب أو خلال ثلاثة أشهر		2017
				ثلاثة أشهر إلى 12 شهراً ريال عُماني بالآلاف	أشهر	
						أصول
						نقدية وأرصدة لدى البنك
161.987	9.946	12.449	139.592	15.460	124.132	المركزي العُماني
108.868	-	-	108.868	-	108.868	مستحق من بنوك
1.654.013	803.569	436.272	414.172	216.046	198.126	قروض وسلف وتمويل
138.421	53.141	28.667	56.613	19.000	37.613	إستثمارات أوراق مالية
46.280	18	-	46.262	8.700	37.562	أصول أخرى
29.430	29.430	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2.138.999	896.104	477.388	765.507	259.206	506.301	إجمالي الأصول
						إلتزامات
4.011	-	-	4.011	-	4.011	مستحق لبنوك
1.746.856	335.440	435.949	975.467	539.644	435.823	ودائع من عملاء
57.693	485	5.951	51.257	10.982	40.275	إلتزامات أخرى
20.000	-	20.000	-	-	-	سندات ثانوية
4.891	-	-	4.891	93	4.798	ضرائب
1.833.451	335.925	461.900	1.035.626	550.719	484.907	
305.548	560.179	15.488	(270.119)	(291.513)	21.394	صافي الأصول
						عقود صرف عملات
						أجنبية آجلة بمبالغ
						فرضية (إيضاح 36)
33.548	-	-	33.548	7.444	26.104	عقود شراء
(33.516)	-	-	(33.516)	(7.431)	(26.085)	عقود بيع
32	-	-	32	13	19	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

38 - إستحقاق الأصول والإلتزامات (تابع)

الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	أكثر من خمس سنوات ريال عُماني بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات ريال عُماني بالآلاف	إجمالي فرعي ريال عُماني بالآلاف	تحت الطلب أو خلال ثلاثة أشهر		2016
				ثلاثة أشهر إلى 12 شهراً ريال عُماني بالآلاف	أشهر ريال عُماني بالآلاف	
						أصول
						نقدية وأرصدة لدى البنك
253.106	9.678	11.585	231.843	17.564	214.279	المركزي العُماني
30.080	-	-	30.080	-	30.080	مستحق من بنوك
1.594.799	809.025	421.011	364.763	129.967	234.796	قروض وسلف
113.935	5.287	30.210	78.438	20.641	57.797	إستثمارات أوراق مالية
45.401	25	265	45.111	8.361	36.750	أصول أخرى
28.651	28.651	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2.065.972	852.666	463.071	750.235	176.533	573.702	إجمالي الأصول
						الإلتزامات
						مستحق لبنوك
12.056	-	-	12.056	-	12.056	ودائع من عملاء
1.637.152	296.155	365.541	975.456	561.178	414.278	الإلتزامات أخرى
59.503	1.394	5.476	52.633	9.745	42.888	سندات ثانوية
70.000	-	20.000	50.000	50.000	-	ضرائب
4.162	-	-	4.162	235	3.927	
1.782.873	297.549	391.017	1.094.307	621.158	473.149	إجمالي الإلتزامات
283.099	555.117	72.054	(344.702)	(444.625)	100.553	صافي الأصول
						عقود صرف عملات أجنبية
						أجلة بمبالغ فرضية (إيضاح
						(36
						عقود شراء
13.199	-	-	13.199	6.006	7.193	عقود بيع
(13.176)	-	-	(13.176)	(6.000)	(7.176)	
23	-	-	23	6	17	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

38 - إستحقاق الأصول والإلتزامات (تابع)

يبين الجدول التالي أدناه الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات العرضية والإرتباطات للبنك. بالنسبة لعقود الضمان الصادرة ، فإن الحد الأقصى لمقدار الضمان يتم تخصيصه لأبكر فترة التي يمكن أن يتم إستدعاء الضمان خلالها.

		تحت الطلب			
		أكثر من	سنة إلى	ثلاثة أشهر	أو خلال ثلاثة
		خمس سنوات	خمس سنوات	إلى 12 شهراً	أشهر
		ريال عُماني	ريال عُماني	ريال عُماني	ريال عُماني
		بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف
	الإجمالي				2017
458.248	-	187.688	169.699	277.811	خطابات الضمان
439.200	-	-	6.562	255.688	خطابات الإعتماد
897.448	-	187.688	176.261	533.499	إجمالي الإلتزامات والإرتباطات
2016					
623.708	15	178.131	213.770	231.792	خطابات الضمان
197.931	-	178	14.653	183.100	خطابات الإعتماد
821.639	15	178.309	228.423	414.892	إجمالي الإلتزامات والإرتباطات

يتوقع البنك أن ليس كل من الإلتزامات العرضية أو الإرتباطات سيتم سحبها قبل انقضاء الإلتزامات.

تم الإفصاح عن تفاصيل الإلتزامات الرأسمالية والتزامات القروض غير المسحوبة للبنك في الإيضاح 37.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

39 - بيان إعادة تسعير الأصول والالتزامات

يرتكز بيان إعادة التسعير على تواريخ إعادة التسعير أو الإستحقاق أيهما أسبق.

يتم إدراج أصول والتزامات البنك بالقيمة الدفترية.

الإجمالي	غير محمل بفوائد	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	أربعة أشهر إلى 12 شهراً	خلال ثلاثة أشهر	متوسط معدل الفائدة الفعلي %	2017
							أصول
							نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني
161.987	161.487	500	-	-	-	1.00	
108.868	15.121	-	-	-	93.747	0.94	مستحق من بنوك قروض وسلف
1.654.013	-	48.471	913.657	163.155	528.730	5.08	إستثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة إستثمارات - محتفظ بها حتى الإستحقاق
14.574	14.574	-	-	-	-	-	أصول أخرى
123.847	-	53.179	28.668	19.000	23.000	1.67	ممتلكات ومعدات
46.280	37.623	-	-	-	8.657	-	
29.430	29.430	-	-	-	-	-	
2.138.999	258.235	102.150	942.325	182.155	654.134		إجمالي الأصول
							التزامات
							مستحق لبنوك ودائع من عملاء
4.011	4.011	-	-	-	-	-	
1.746.856	813.583	-	175.924	331.338	426.011	1.58	إلتزامات أخرى
57.693	54.329	-	-	-	3.364	-	سندات ثانوية
20.000	-	-	20.000	-	-	5.50	ضرائب
4.891	4.891	-	-	-	-	-	
1.833.451	876.814	-	195.924	331.338	429.375		إجمالي الإلتزامات
305.548	(618.579)	102.150	746.401	(149.183)	224.759		الفرق الإجمالي لحساسية سعر الفائدة

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

39 - بيان إعادة تسعير الأصول والالتزامات (تابع)

الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	غير محمل بفوائد ريال عُماني بالآلاف	أكثر من خمس سنوات ريال عُماني بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات ريال عُماني بالآلاف	أربعة أشهر إلى 12 شهراً ريال عُماني بالآلاف	خلال ثلاثة أشهر ريال عُماني بالآلاف	متوسط معدل الفائدة الفعلي %	2016
							أصول
							نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني
253.106	252.606	500	-	-	-	1.00	
30.080	13.421	-	-	-	16.659	0.36	مستحق من بنوك قروض وسلف
1.594.799	-	42.497	854.122	358.478	339.702	4.66	إستثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة إستثمارات - محتفظ بها حتى الإستحقاق
18.012	18.012	-	-	-	-	-	أصول أخرى
95.923	-	5.288	30.210	20.135	40.290	1.67	ممتلكات ومعدات
45.401	39.246	-	-	-	6.155	-	
28.651	28.651	-	-	-	-	-	
2.065.972	351.936	48.285	884.332	378.613	402.806		إجمالي الأصول
							إلتزامات
							مستحق لبنوك ودائع من عملاء
12.056	12.056	-	-	-	-	-	إلتزامات أخرى
1.637.152	698.586	-	159.109	401.887	377.570	1.23	سندات ثانوية
59.503	54.256	-	-	-	5.247	-	ضرائب
70.000	-	-	20.000	50.000	-	5.50	
4.162	4.162	-	-	-	-	-	
1.782.873	769.060	-	179.109	451.887	382.817		إجمالي الإلتزامات
283.099	(417.124)	48.285	705.223	(73.274)	19.989		الفرق الإجمالي لحساسية سعر الفائدة

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

40 - التوزيع الجغرافي للأصول والالتزامات

2017						
سلطنة عُمان ريال عُماني بالآلاف	دول مجلس التعاون الخليجي ريال عُماني بالآلاف	أوروبا ريال عُماني بالآلاف	الولايات المتحدة الأمريكية ريال عُماني بالآلاف	أخرى ريال عُماني بالآلاف	الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	
161.987	-	-	-	-	161.987	أصول
108.868	887	779	13.380	38.427	55.395	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني
1.654.013	-	-	-	-	1.654.013	مستحق من بنوك
138.421	1.310	-	-	4.134	132.977	قروض وسلف
46.280	-	-	-	-	46.280	إستثمارات أوراق مالية
29.430	-	-	-	-	29.430	أصول أخرى
						ممتلكات ومعدات
2.138.999	2.197	779	13.380	42.561	2.080.082	إجمالي الأصول
4.011	640	-	430	2.261	680	إلتزامات
1.746.856	-	-	-	-	1.746.856	مستحق لبنوك
57.693	-	-	-	-	57.693	ودائع من عملاء
20.000	-	-	-	-	20.000	إلتزامات أخرى
4.891	-	-	-	-	4.891	سندات ثانوية
						ضرائب
1.833.451	640	-	430	2.261	1.830.120	إجمالي الإلتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

40 - التوزيع الجغرافي للأصول والالتزامات (تابع)

						2016	
الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	أخرى ريال عُماني بالآلاف	الولايات المتحدة الأمريكية ريال عُماني بالآلاف	أوروبا ريال عُماني بالآلاف	دول مجلس التعاون الخليجي ريال عُماني بالآلاف	سلطنة عُمان ريال عُماني بالآلاف	أصول	
253.106	-	-	-	-	253.106	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	
30.080	744	388	8.126	10.508	10.314	مستحق من بنوك	
1.594.799	-	-	-	-	1.594.799	قروض وسلف	
113.935	1.311	-	-	3.901	108.723	إستثمارات أوراق مالية	
45.401	-	-	-	-	45.401	أصول أخرى	
28.651	-	-	-	-	28.651	ممتلكات ومعدات	
<u>2.065.972</u>	<u>2.055</u>	<u>388</u>	<u>8.126</u>	<u>14.409</u>	<u>2.040.994</u>	إجمالي الأصول	
12.056	2.334	-	764	4.613	4.345	إلتزامات	
1.637.152	-	-	-	-	1.637.152	مستحق لبنوك	
59.503	-	-	-	-	59.503	ودائع من عملاء	
70.000	-	-	-	-	70.000	إلتزامات أخرى	
4.162	-	-	-	-	4.162	سندات ثانوية	
						ضرائب	
<u>1.782.873</u>	<u>2.334</u>	<u>-</u>	<u>764</u>	<u>4.613</u>	<u>1.775.162</u>	إجمالي الإلتزامات	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (تابع)

41 - التركيز حسب العملاء

التزامات عرضية ريال عُماني بالآلاف	التزامات مستحقة لبنوك ريال عُماني بالآلاف	ودائع من عملاء ريال عُماني بالآلاف	إستثمارات في أوراق مالية ريال عُماني بالآلاف	إجمالي القروض والسلف ريال عُماني بالآلاف	مستحق من بنوك ريال عُماني بالآلاف	
511	-	506.106	-	722.482	-	2017
888.446	4.011	845.859	14.574	981.990	108.868	أفراد
8.491	-	394.891	123.847	-	-	شركات
897.448	4.011	1.746.856	138.421	1.704.472	108.868	جهات حكومية
200	-	459.813	-	725.591	-	2016
672.536	12.056	788.576	18.012	919.271	30.080	أفراد
148.903	-	388.763	95.923	-	-	شركات
821.639	12.056	1.637.152	113.935	1.644.862	30.080	جهات حكومية

42 - معلومات القطاع

يعمل البنك بشكل أساسي في موقع جغرافي واحد فقط ، وهو سلطنة عمان. بيد أن البنك قد حقق إيرادات الفوائد وتكبد مصاريف الفوائد على حساب إيداعات وإقتراضات في سوق المال مع مصارف خارج سلطنة عمان كما في 31 ديسمبر 2017. المعلومات المتعلقة بالمستحقة من البنوك والمستحقة للبنوك هي على أساس المواقع الجغرافية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و 2016 مبينة في الإيضاح 40.

لأغراض إدارية ، يتم تنظيم البنك إلى أربعة قطاعات تشغيلية على أساس المنتجات والخدمات. ويتم تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية تحت مسمى "اليسر". القطاعات التشغيلية هي على النحو التالي:

التجزئة المصرفية	القروض الشخصية الفردية ، والسحب على المكشوف ، وبطاقات الائتمان ومرافق نقل الأموال.
الخدمات المصرفية للشركات	القروض المصرفية للشركات وغيرها من التسهيلات الائتمانية للعملاء من الشركات والمؤسسات.
دعم ووظائف غير مخصصة	الخزانة وغيرها من المهام المركزية.
الخدمات المصرفية الإسلامية	تتضمن المنتجات والخدمات المتمشية مع الشريعة الإسلامية ، الإجارة ، المضاربة ، المرابحة والمشاركة المتناقصة.

تقوم الإدارة بحساب نتائج التشغيل للقطاعات التي تعمل بشكل منفصل من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع على أساس الربح أو الخسارة التشغيلية التي في بعض النواحي تقاس بطريقة مختلفة عن الربح أو الخسارة التشغيلية في البيانات المالية. التكاليف التي تتكبدها المهام المركزية يتم إدارتها على أساس مجموعة ولا تخصص لقطاعات التشغيل.

النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي العماني ، شهادات الإيداع ، المستحق من بنوك ، ممتلكات ومعدات وأصول أخرى هي أصول غير مخصصة. لا توجد إيرادات من التعاملات مع عميل خارجي واحد أو الطرف المقابل بلغت نسبته 10% أو أكثر من اجمالي إيرادات البنك في سنة 2017 أو 2016.

42 - معلومات القطاع (تابع)

الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	العمليات المتوقفة الخدمات المصرفية الإستثمارية ريال عُماني بالآلاف	المجموع	العمليات المستمرة				2017
			البيسر ريال عُماني بالآلاف	دعم ووظائف غير مخصصة ريال عُماني بالآلاف	الخدمات المصرفية للشركات ريال عُماني بالآلاف	التجزئة المصرفية ريال عُماني بالآلاف	
88.115	-	88.115	-	3.795	46.762	37.558	إيرادات فوائد
(32.516)	-	(32.516)	-	(16.688)	(10.560)	(5.268)	مصروفات فوائد
22.139	-	22.139	2.002	3.885	8.499	7.753	إيرادات تشغيل أخرى
77.738	-	77.738	2.002	(9.008)	44.701	40.043	إجمالي إيرادات التشغيل
2.138.999	-	2.119.165	82.168	484.987	900.640	671.204	أصول
1.833.451	-	1.813.617	89.905	86.595	1.168.879	488.072	إلتزامات
50.459	-	50.459	983	-	31.769	17.707	مخصص إنخفاض القيمة
الإجمالي ريال عُماني بالآلاف	العمليات المتوقفة الخدمات المصرفية الإستثمارية ريال عُماني بالآلاف	المجموع	العمليات المستمرة				2016
77.663	-	77.663	-	2.138	40.467	35.058	إيرادات فوائد
(27.765)	-	(27.765)	-	(6.718)	(17.980)	(3.067)	مصروفات فوائد
23.995	1.822	22.112	2.089	1.719	9.253	9.051	إيرادات تشغيل أخرى
73.893	1.822	72.010	2.089	(2.861)	31.740	41.042	إجمالي إيرادات التشغيل
2.065.972	19.834	2.046.138	65.028	451.341	850.164	679.605	أصول
1.782.873	19.834	1.763.039	67.760	125.887	1.118.807	450.585	إلتزامات
50.063	-	50.063	1.004	-	32.748	16.311	مخصص إنخفاض القيمة

43 - أرقام المقارنة
لا يوجد هناك أرقام مقابلة جوهرية لسنة 2016 الواردة لأغراض المقارنة قد تم إعادة تصنيفها.